

# מדינת ישראל

משרד הממשלה

18

משרד

תיק 1837  
מכקוקים קצק  
בניה לא חוקית  
קני מיצואים

מ 12/87-  
עב - 3/88

מחלקה

תיק מס'

7/18



שם תיק: לשכת ממלא מקום ראש הממשלה שמעון פרס -  
ועדת מרקוביץ בדבר בניה לא חוקית של בני מי

מזהה פיזי: 2547/18-ג

מזהה פריט: 000uvk2

כתובת: 2-107-4-9-8

תאריך הדפסה: 09/05/2017

משרד הפנים

משנה למנהל הכללי



אבנר ואלדן  
אבנר  
אבנר

במסגרת  
המחלקה  
המחלקה

המחלקה  
המחלקה

24/3/87  
משרד הפנים

UNITED STATES

DEPARTMENT OF THE INTERIOR





# توصيات

اللجنة الوزارية بخصوص البناء غير المرخص  
(لجنة ماركوفيتش)



## **توصيات**

**اللجنة الوزارية بخصوص البناء غير المرخص**

**(لجنة ماركوفيتش)**

**המלצות הועדה הבינמשרדית (ועדת מרקוביץ)  
לענייני הבנייה הבלתי חוקית**

**הוצאת משרד הפנים  
ומרכז ההסברה  
إصدار وزارة الداخلية ودائرة الإرشاد الحركية**

**סודר והודפס בדפוס "גרפ-פרס" בע"מ, ירושלים**

### تمهيد

لقد جرى بحث مسألة البناء غير المرخص في ديوان رئاسة الوزراء في نهاية شهر آب - اغسطس - من عام ١٩٨٥ ، وقرر السيد شمعون بيرس رئيس الوزراء وقتئذ تشكيل لجنة رسمية لتدرس وضع مجموع المباني غير المرخصة وتلمس السبل والوسائل لحل المشكلة .

وقدمت اللجنة في شهر آب - اغسطس - من عام ١٩٨٦ تقريراً تضمن صورة مفصلة عن مخالفات البناء في الوسطين العربي والدرزي وتوصيات لتطبيق القانون .

ودلت المعطيات التي جمعتها اللجنة خلال عملها على وجود ظاهرة واسعة النطاق للبناء غير المرخص تمتد على مساحات كبيرة وتمس بمبادئ التنظيم الطبيعي ، وشاهد رئيس واعضاء اللجنة عبر الجولات التي قاموا بها بيوتاً عديدة أقيمت على هضاب وفي اودية خارج حدود الخرائط الهيكلية ، وهذه البيوت غير المرخصة قائمة على مساحات واسعة من الاراضي الزراعية ، معظمها بملكية خاصة ، وقد شهدت هذه البيوت بدون ركيزة اساسية لمواسير المياه والمجارى والكهرباء والخدمات العمومية المتعارف عليها ، ومن بين هذه البيوت بيوت لا تمش بالخرائط الهيكلية فحسب وانما تمش ايضا بجودة حياة الساكنين في هذه البيوت وبصحتهم وسلامتهم ، ولا يمكن تجاهل ان البناء غير المرخص مرده الى ضائقة السكن الناتجة عن ازدياد عدد الاهلين في الوسطين العربي والدرزي والى ما سمعناه من ممثلي هذين الوسطين من ان الخرائط الهيكلية غير المصادق عليها او التي لم تتم مطابقتها لواقع الحال اعاقت سلطات الترخيص واوجدت موافقة صائمة للبناء بدون ترخيص ، ووجدنا انه في السنوات الاخيرة طرأ تقدم كبير على اعداد الخرائط الهيكلية وان الخرائط الهيكلية التي تمر بمرحلة الاعداد او الايداع تشتمل على حل للقسم الاكبر من المشكلة . وعليه توصي اللجنة بان تمنح بمفعول رجعي رخص بناء لمعظم البيوت غير المرخصة في نطاق توسيع الخرائط الهيكلية وبان تغرض تقييدات على بيوت اخرى وبان تهدم المجموعة الثالثة - الضئيلة العدد - من البيوت الخارجة عن نطاق الخرائط الهيكلية .

ان هذا الحل الذى تؤيده اللجنة وهو منح تراخيص ذات مفعول رجعي ليس بانجاز لسلطة القانون لكنه اھون الامرين وهو مشروط بتضافر جهود السلطات المختصة بشكل يتيح لها اتخاذ اجراءات حازمة لوقف ظاهرة البناء غير المرخص، الامر الذى لم يتم حتى الان ، وتعتقد اللجنة بان تطبيق جميع التوصيات المفصلة فيما يلي يؤدى الى ايجاد نهج ناجع يتمخض عن نتائج ايجابية في المستقبل .

يعقوب ماركوفيتش  
رئيس اللجنة

## توصيات عامة

١ - ان موضوع البناء غير المرخص يشتمل على عوامل مختلفة ويجب مواجهة هذه الظاهرة بأسلوب جماعي وبمنظرة شمولية. نحن نعتقد بان جهدا منسقا وموجها من جانب السلطة المركزية والسلطة المحلية يمكن من بلوغ هدف منع تجاوز قوانين التنظيم والبناء في المستقبل. ان التوصيات المبينة تفصيلا في هذا الجزء تتم الواحدة الاخرى وتطبيقها المنسق يكفل اجتثاث عادة مخالفة القانون غير انه اذا تم تطبيق قسم من التوصيات فقط فان هناك خشية من عدم اصلاح الوضع لابل من شأنه ان يسبب تردى الوضع أكثر فأكثر.

٢ - ان اللجنة تدرك التقييدات التي فرضتها الحكومة بالنسبة لرصد مخصصات للوزارات تتجاوز قانون الميزانية المصادق عليه لكن خطورة الظاهرة توجب اتخاذ اجراءات فورية وتنفيذ التوصيات خلال السنة المالية الحالية. ونحن مقتنعون بان تنفيذ التوصيات سيضمن التوفير لمرافق الدولة وللسلطات المحلية معا.

٣ - ترى اللجنة ان تطبيق القانون يجب ان يتم بموجب هذه التوصيات في الواسطين اليهودي والعربي، وتوصيات اللجنة بالنسبة للوسط العربي ليست الا نتيجة الخصائص المميزة فيه اذ ان تطبيق القانون يجب ان يكون وفق مقاييس متساوية ازاء المواطنين كافة.

٤ - توصي اللجنة بتشكيل لجنة متابعة حكومية تضم ممثلي وزراء الداخلية والزراعة والشرطة والعدل وممثلا عن ديوان رئيس الوزراء، وتكون مهمتها متابعة تنفيذ هذه التوصيات بعد ان تقترن بمصادقة الحكومة عليها وان تقدم تقريرا بذلك الى الوزراء المختصين والى سكرتارية الحكومة.

٥ - ان ايجاد حلول قانونية وامكانيات ترخيص بيوت السكن في نطاق القرى العربية تعتبر شرطا رئيسيا لضمان جودة الحياة لجميع مواطني اسرائيل ولا يمكن تبرير البناء غير المرخص او التسليم به لانه يمس سلطة القانون وتتجاوز ابعاده موضوع البناء، وعليه يجب ايجاد طرق لائحة تتيح البناء المرخص من جهة وتطبيقه من جهة ثانية.

٦ - يجب ايجاد خط فاصل بين معالجة أمر البناء غير المرخص الذي تم حتى الان وبين المراحل الاولى من البناء غير المرخص من الان فصاعدا. أما بشأن المباني القائمة التي شيدت بدون رخص والتي صدرت بصدها أوامر بالهدم فأننا سنبحثها في جزء آخر من توصياتنا هذه بينما نبحث في هذا الجزء من توصياتنا منع إقامة مبان جديدة بدون رخصة.

٧ - منع للبناء غير المرخص من الان فصاعدا يجب اصدار الاوامر الى جميع دوائر السلطة المركزية والسلطة المحلية للعمل بسرعة وبحزم لوقف كل بناء غير مرخص في بدايته وذلك بهدمه فورا. وتوصي اللجنة بتشكيل وحدة مراقبة تطبيق القانون في اطار وزارة الداخلية حسب المبين في التوصيتين ٤٨ و ٤٩.

٨ - نظرا لعدم نجاح اللجان المحلية للتنظيم والبناء في مواجهة هذه الظاهرة حتى الان يجب ايجاد أداة مراقبة وتفتيش ومساعدة في التطبيق وذلك في نطاق اللجان اللوائية للتنظيم والبناء وإنشاء وحدة رئيسية على مستوى المكتب الرئيسي لوزارة الداخلية وذلك لمقتضى بلورة سياسة وتركيز المعلومات وتقرير اصول وتنسيق بين دوائر السلطة ومتابعة أعمالها. ولن تكون معالجة اللجان اللوائية بدلا من معالجة اللجان المحلية ولا تنتقص من مسؤولياتها عن تطبيق القانون.

٩ - توصي اللجنة بإنشاء طاقم مشترك بين الوزارات يضم مندوبين عن وزارات الشرطة والداخلية والعدل ومديرية اراضي الدولة يقوم خلال ستة اشهر من تاريخ المصادقة على هذه التوصية بتقرير اصول التعاون لتطبيق قانون التنظيم والبناء بين الشرطة واللجان المحلية واللوائية للتنظيم والبناء ومديرية اراضي الدولة وتعمم هذه الاصول على جميع الجهات المختصة للعمل بموجبها.

### توصيات بشأن التنظيم والخرائط الهيكلية المحلية

١٠ - ان الخرائط الهيكلية المحلية التي ستوضع من الان فصاعدا والتي ستم مطابقتها لواقع الحال سترتكز على الخرائط الهيكلية القطرية الملائمة لتوزيع سبعة ملايين نسمة حسب التخطيط لسنة ٢٠١٠ تقريبا.

١١ - يجب الاسراع بانها اجراء المصادقة على الخرائط الهيكلية التي لم تتم المصادقة عليها بعد .

١٢ - يجب ان نؤكد ونقرر ان واجب ومهمة لجان التنظيم والبناء المحلية تنفيذ الخرائط الهيكلية ومنع الخروج عنها او تشويشها .

١٣ - يترتب على مديرية التنظيم في وزارة الداخلية ان تقرر سياسة بالنسبة للتعليمات المفصلة للخرائط الهيكلية في الوسط العربي والجوانب الخاصة بهذا الوسط، وان تشجع البناء العالي وان تتيح البناء على قطع ارض اصغر وتخصيص اراضي الدولة للمباني العامة والخاصة من قبل مديرية اراضي الدولة .

١٤ - توصي اللجنة بالاسراع بالمصادقة على توصيات لجنة "بار سيلاع" لوضع خرائط هيكلية محلية بموجب اجراء عاجل وهي التوصيات التي تم تقديمها الى لجنة الوزراء لشؤون التشريع . راجع تفاصيل توصيات لجنة "بار سيلاع" في الملحق "و" .

١٥ - يجب تزويد مؤسسات التنظيم بوسائل مراقبة واشراف ملائمة تستطيع منع المس بالخرائط الهيكلية . وتقتصر اللجنة ان تكون هذه المهمة ضمن مسؤولية طواقم المراقبة اللوائية والوحدة الرئيسية في وزارة الداخلية (راجع توصيات الفصل الخاص بالمراقبة على البناء ، التوصيات ٤٧ - ٥١ .

١٦ - وفقا للمبادئ التي بلورتها في حينه مديرية اراضي الدولة فانه كلما تم تخصيص اراضي الدولة لبناء بيوت السكن يجب تحديد شروط للبناء العالي واستغلال الارض باقصى حد .

١٧ - تستطيع السلطة المحلية في القرى التي تحوز فيها عائلات صغيرة على ساحات ارض كبيرة للبناء ان تقدم الى وزير المالية طلبا توصي فيه باستلاك قطع الارض الخاصة هذه (مقابل تعويضات بموجب قانون استلاك الاراضي للغايات العامة لسنة ١٩٤٣) ، وبعد المصادقة على مخططات بناء المدن حسب القانون تباع قطع الاراضي للبناء المكثف للازواج الشابة ولأصحاب المقدرة العالية المحدودة المحسوبين على السكان الذين لا يمتلكون قطعة ارض .

١٨ - حيث أن قسما كبيرا من الاراضي للبناء غير مستغل يجب ايجاد تشجيع لبيع هذه الاراضي للتخفيف على الطلب وذلك بواسطة سياسة ضريبية ملائمة في نطاق ضريبة الاملاك الحكومية والضرائب البلدية .

١٩ - في الحالات الي أوصت فيها اللجنة المحلية واللجنة اللوائية بتغيير تخصيص الارض تبرز الحاجة الى الاسراع في اجراءات اللجنة للحفاظ على الارض الزراعية .

٢٠ - في كل حالة تلاحظ فيها اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء عدم التقدم في اعداد خارطة هيكلية في سلطة محلية ، سواء بسبب تضارب المصالح بين فئات متعددة من السكان أم من جراء عدم قدرة موضوعية للسلطة المحلية تتوجه اللجنة اللوائية الى وزير الداخلية ليقوم بتعيين لجنة استيضاح يجوز لها ان تقدم توصية الى الوزير باحالة صلاحية اعداد الخارطة الهيكلية الى اللجنة اللوائية .

٢١ - تستمر مديرية أراضي الدولة في وضع أراضي الدولة تحت تصرف السكان وذلك في نطاق الخرائط الهيكلية المحلية المصادق عليها للاحتياجات المختلفة (الصناعة ، السكن ، المباني العامة) ، وفي القرى التي توجد فيها أراضي الدولة يتحدد موقع البناء العمومي المكثف بغية تنوع حلول السكن لمن لا يمتلكون أرضا .

٢٢ - تخصيص وحدة تنظيم للوسط العربي في اطار مديرية التنظيم بوزارة الداخلية ، تكون مهامها حسب المفصل فيما يلي :-  
أ . بلورة مفاهيم تنظيم تتناسب مع خصائص الاهلين موضع البحث  
ب . اتخاذ زمام المبادرة باعداد خارطة هيكلية وتوجيه التنظيم ومراقبة تنفيذه .

ج . انشاء هيئة لمراقبة ومتابعة الخرائط الهيكلية والقيام بمطابقتها للواقع وفقا للعوامل المؤثرة المتغيرة .

٢٣ - تدخل الاكثرية الساحقة من الابنية غير المرخصة في نطاق الخرائط الهيكلية الجديدة والتغييرات في الخرائط الهيكلية القديمة التي تمر باجراءات الاعداد والمصادقة عليها . الجدول رقم ١ (صفحة ٣٠) يبين تفصيلا عدد المباني التي صدرت بصدها أوامر بالهدم والتي ستدخل في هذا النطاق . ولدى المصادقة على الخرائط الهيكلية يترتب على اللجان المحلية للتنظيم والبناء أن تتأكد من قيام

اصحاب المباني التي يمكن استصدار رخص بناء لها بتقديم طلبات للحصول على رخص بناء وفقا للقانون ، وذلك خلال مدة محددة تقرها اللجنة اللوائية.

٢٤ - ينوه هذا التقرير في عدة اماكن منه بطابع وحجم البناء غير المرخص في الوسط العربي وهو يتناول آلاف المباني التي شيدت بدون رخص بناء وخلافا للخرائط الهيكلية .

ولقد وجدت اللجنة ان معظم هذه المباني ستشملها الخرائط الهيكلية التي تمر باجراءات مختلفة لتصبح سارية المفعول ، كما وجدت ان قسما آخر من المباني لا يمكن ان تشملها الخرائط الهيكلية وفقا لقواعد التنظيم المعقولة (في هذه المجموعة من البيوت القائمة توجد عدة عشرات منها راجع بصدها نهاية هذا البند) .

وتدرك اللجنة الصعوبات العملية في تنفيذ اوامر الهدم ، لكن من جهة اخرى يصعب التسليم بوضع تكون قائمة فيه مبان غير مرخصة بعدد كبير . وفي ضوء ذلك توصي اللجنة بحل ولو انه لا يضيي صيغة الشرعية على هذه المباني لكنه يحول دون هدمها ، وعليه تقترح اللجنة :-

أ . ان تقوم كل لجنة محلية توجد في حدودها مبان غير مرخصة من النوع المذكور باعداد خرائط هيكلية محلية مدققة تقرر استعمال هذه المباني .

ب . تشير الخارطة الهيكلية الى كل مبنى على افراد (بنقطة او مربع رمادي) وتقرر جواز استعمال هذه المباني لاحتياجات السكنى فقط .

ج . تفوض اللجنة المحلية بمنح رخصة لمن يطلب ذلك منها لمقتضى استعمال المبنى للسكنى .

د . حيث انه لا يجوز تبعا لمبادئ التنظيم منح رخصة لتشييد المباني فلا تشمل الخارطة الهيكلية موضوع البناء .

هـ . تفوض اللجنة المحلية بأن تقرر مراعاة ظروف خاصة موعدا أقصى للاستعمال ، كذلك تفوض اللجنة المحلية بتقرير احكام اخرى ذات طابع تنظيمي تتعلق بالاستعمال المسموح به للمبنى .

و . تنطوى شروحات الخارطة الهيكلية على تفسير مفصل لخلفية هذا الحل الاستثنائي .

ز . بما ان الخارطة الهيكلية تعكس حلا استثنائيا يجب اعتبارها حلا لمرة واحدة لمشكلة قائمة ولا يجوز اعتماد هذا الحل وتطبيقه

على مبنى مرخص بجري تشييده في المستقبل او على مبنى شرع في تشييده بعد تعيين هذه اللجنة .

٢٥ - تؤكد اللجنة ان هذا الحل لا يسرى على تلك المباني غير المرخصة ، وعددها قليل نسبيا ، التي لا يمكن بأى حال من الاحوال التسليم بتواجدها ، اى تلك المباني التي شيدت على محاور الطرق او على قطع أرض خصصت للغايات العامة وما اشبه ، وليس هناك أية امكانية للاعتراف بتواجدها وانما يجب هدمها .

٢٦ - توصي اللجنة بأن تقوم السلطات بواجبها وان تهدم هذا النوع من المباني (راجع الجداول في الصفحة ٣٠ من هذا التقرير) .

٢٧ - تداولت اللجنة في مجموعات البيوت غير المرخصة وقدمت توصياتها بصدد هذه المجموعة . ولم تتمكن اللجنة من معالجة امور بيوت منفردة غير مشمولة بمجموعات البيوت الا اذا كان المقصود به بيوتا خارجة عن القاعدة بصورة خاصة وقد اشارت اليها دوائر التنظيم .

٢٨ - توصي اللجنة بالامتناع في المستقبل عن ادخال اى تغييرات على الخارطة الهيكلية المحلية خلافا لمقتضيات التنظيم وانجرافا خلف البناء غير المرخص ، ومنعا لاي باعث سلمي يسبب عرقلة الخارطة الهيكلية يجب التنويه بذلك كسياسة حكومية والقيام بحملة ايضاح لذوى العلاقة بالموضوع .

٢٩ - ان نطاق صلاحيات اللجان المحلية الموسعة (بموجب المادة ١٩ من قانون التنظيم والبناء) اى التي يشمل مجال تنظيمها سلطات محلية عديدة يستدعي وزارة الداخلية الى القيام بتفحص حجم مجال التنظيم للجنة المحلية للتأكد مما اذا كان تعدد السلطات المحلية في مجال التنظيم الخاص باللجنة المحلية الواحدة لا يعرقل سرعة عمل اللجنة المحلية .

٣٠ - بصدد المباني التي اقيمت خلافا للقانون على اراضي الدولة يسرى قرار مجلس اراضي الدولة رقم ٢٣٨ الصادر بتاريخ ١٥ نيسان - ابريل من عام ١٩٨٦ .

## توصيات بشأن الاجراءات القضائية والادارية لتطبيق القانون

٣١- تقترح اللجنة تمديد مدة تنفيذ الهدم اداريا وجعلها ٦٠ يوما بدلا من ٣٠ يوما حسب المحدد في المادة ٢٣٨ أ (ط) .

وذلك بعد أن اظهرت التجربة ان هناك صعوبات في التنسيق بين الدوائر المشاركة في تنفيذ الهدم وصعوبات في جلب عتاد هندسي وفي تركيز قوات الشرطة وصعوبات مشابهة اخرى لا تتيح تنفيذ الهدم في الفترة الزمنية القصيرة التي تحددت لذلك .

٣٢- تقترح اللجنة تخويل رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء اصدار اوامر ادارية بالهدم على غرار الصلاحية المخولة لرئيس اللجنة المحلية، وذلك بعد ان تبين للجنة ان هناك حالات لا يستطيع معها رئيس اللجنة المحلية او لا يبدى استعدادا لممارسة الصلاحيات المخولة له بموجب المادة ٢٣٨ أ لاصدار اوامر ادارية بالهدم .

٣٣- تقترح اللجنة ان ينص القانون صراحة على انه بالنسبة لمساحات متداخلة يخول رئيس اللجنة اللوائية جميع الصلاحيات المخولة لرئيس اللجنة المحلية .

ايضاح : ان المساحات المتداخلة هي الاراضي الكائنة في حدود اللواء دون ان تكون مشمولة في حدود أى سلطة محلية كانت وهي ليست منطقة تنظيم محلية . وبموجب المادة ١٢ من قانون التنظيم والبناء تكون معالجة امر المساحات المتداخلة منوطة باللجنة اللوائية للتنظيم والبناء . ولهذا المقتضى يجب تخويل اللجنة اللوائية صلاحيات اللجنة المحلية . ورغم ذلك قررت المحكمة المركزية في حيفا انه تبعا لمنطوق القانون لا يتمتع رئيس اللجنة اللوائية بصلاحيات رئيس اللجنة المحلية لمقتضى اصدار اوامر ادارية بالهدم . وهذا التفسير يستلزم تعديل منطوق القانون . وقد عمت وزارة الداخلية اقتراحا بهذا الصدد على الوزارات وقدمته الى لجنة الوزراء لشؤون التشريع .

٣٤- تقترح اللجنة بأن ينص القانون على ان تحول الى اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء كل غرامة وكل دفعة الزامية بموجب قرار صادر عن محكمة نتجة اجراء قضائي كانت اللجنة اللوائية صاحبة المبادرة فيه .

٣٥- أ. تقترح اللجنة إلغاء نهاية البند الأخير من المادة ٢٣٨ (ح) .

ب. تقترح اللجنة تحديد مدة ١٥ يوما فقط يستطيع خلالها كل طرف تقديم استئناف على قرار المحكمة، علما بأن عدم التقيد بهذه المدة الزمنية يؤدي تلقائيا إلى ابطال مفعول امر المنع .

إيضاح: ان الغاية من الامر الاداري بالهدم بموجب المادة ٢٣٨ أ هي الكشف عن بناء مخالف للقانون في بدايته وهدمه . وقد دلت التجربة على ان هذه الغاية قد أحبطت عقب لجوء الذين صدرت بحقهم اوامر ادارية بالهدم الى المحاكم واستصدارهم اوامر منع تنفيذ الهدم لمدد طويلة تتخللها اجراءات قضائية مطولة في مختلف مراحل النظر امام المحاكم . ويتيح طول هذه المدد لمخالف القانون اتمام البناء الذي شرعوا فيه والسكنى فيه مع اسائة استغلال الاجراءات القضائية . وحسب ما تقرر في نهاية المادة ٢٣٨ (ح) يجوز للمحكمة ان تلغي الاوامر الادارية بالهدم وان تعلق تنفيذها عندما يتبين لها ان تنفيذ الامر الاداري بالهدم لا جدوى فيه لمنع واقع مائل .

٣٦- يترتب على الادعاء ان يكثر من المطالبة بالزام مخالف القانون بدفع ضعف قيمة المبنى الذي شيده بدون رخصة .

إيضاح: ان العقوبة التي تردع مخالف قانون البناء هي الزامهم بدفع ضعف قيمة المبنى الذي شيده بدون رخصة ، فالقانون يتيح للمحكمة ان تلزم المخالف بدفع ضعف قيمة المبنى . ويجوز للمحكمة ان تؤجل اصدار الحكم الى الموعد الذي تحدده ، وذلك لتمكين المحكوم عليه من هدم المبنى الذي شيده بدون رخصة . وفي هذه الحالة لا يلزم المخالف بدفع ضعف قيمة المبنى كما ذكر . والمبالغ المذكورة هي مبالغ ضخمة ومن شأنها ان تردع بعض المخالفين على الاقل من تشييد مبنى بصورة مخالفة للقانون .

٣٧- تقترح اللجنة ان تضاف الى قانون التنظيم والبناء مادة تفوض للجان المحلية واللجان اللوائية بأن تنيط بأحد مستخدميها صلاحيات

التحقق من هوية اشخاص واعتقالهم على غرار الصلاحية المخولة للمجلس البلدى كما تقرر بالمادة ٢٦٤ من قانون البلديات .

ابضاح : ان اناطة هذه الصلاحيات بمفتشي اللجان المحلية واللوائية تضمن مراقبة اكثر نجاعة على مخالفى قانون البناء .

٣٨- تقترح اللجنة بأن يفوض وزير العدل مستخدمين من بين مستخدمي اللجان اللوائية والمحلية بأجراء تحقيق وأخذ افادات في سياق التحقيق وذلك وفقا لصلاحيته بموجب قانون اصول المحاكمات الجزائية (الشهادة) .

٣٩- توصي اللجنة بتفويض مفتشي مديرية أراضي الدولة بالعمل لاغراض التفتيش والكشف عن مخالفات بموجب قانون التنظيم والبناء التي ترتكب على أراضي هي في ملكية الدولة وتزويدهم بمستندات تفويض تمكنهم من العمل حسب المقرر في المادة ٢٥٧ من القانون .

٤٠- توصي اللجنة بتقديم الى المحاكمة كل مهندس او مهندس معمارى صمم عن علم اقامة مبنى بدون رخصة ثم تقدم بطلب للمصادقة عليه او اشرف على اقامة مبنى بدون رخصة او لم يقدم الى اللجنة المحلية طلبا للحصول على رخصة .

٤١- تقترح اللجنة ان يصدر وزير الداخلية نظاما وفقا للمادة ٢٦٥ من قانون التنظيم والبناء يتقرر فيه وجوب قيام اللجان المحلية بتقديم تقارير الى اللجان اللوائية وقيام اللجان اللوائية بتقديم تقارير الى وحدة المراقبة في وزارة الداخلية عن كل مخالفات البناء المرتكبة في مناطقها وعن الاجراءات التي تم اتخاذها بهذا الصدد . والمعلومات التي يجرى تركيزها في وزارة الداخلية تكون موضوع دراسة مفصلة بهدف بلورة سياسة تطبيق قانون التنظيم والبناء وبلورة نهج تقديم الدعاوى .

٤٢- توصي اللجنة بأن تقدم وحدة المراقبة في وزارة الداخلية الى المجلس القطرى للتنظيم والبناء والى المراجع المختصة الاخرى تقريرا سنويا يبين مدى نطاق المخالفات في مجال البناء غير المرخص والقرارات الصادرة عن المحاكم وتفاصيل تنفيذها .

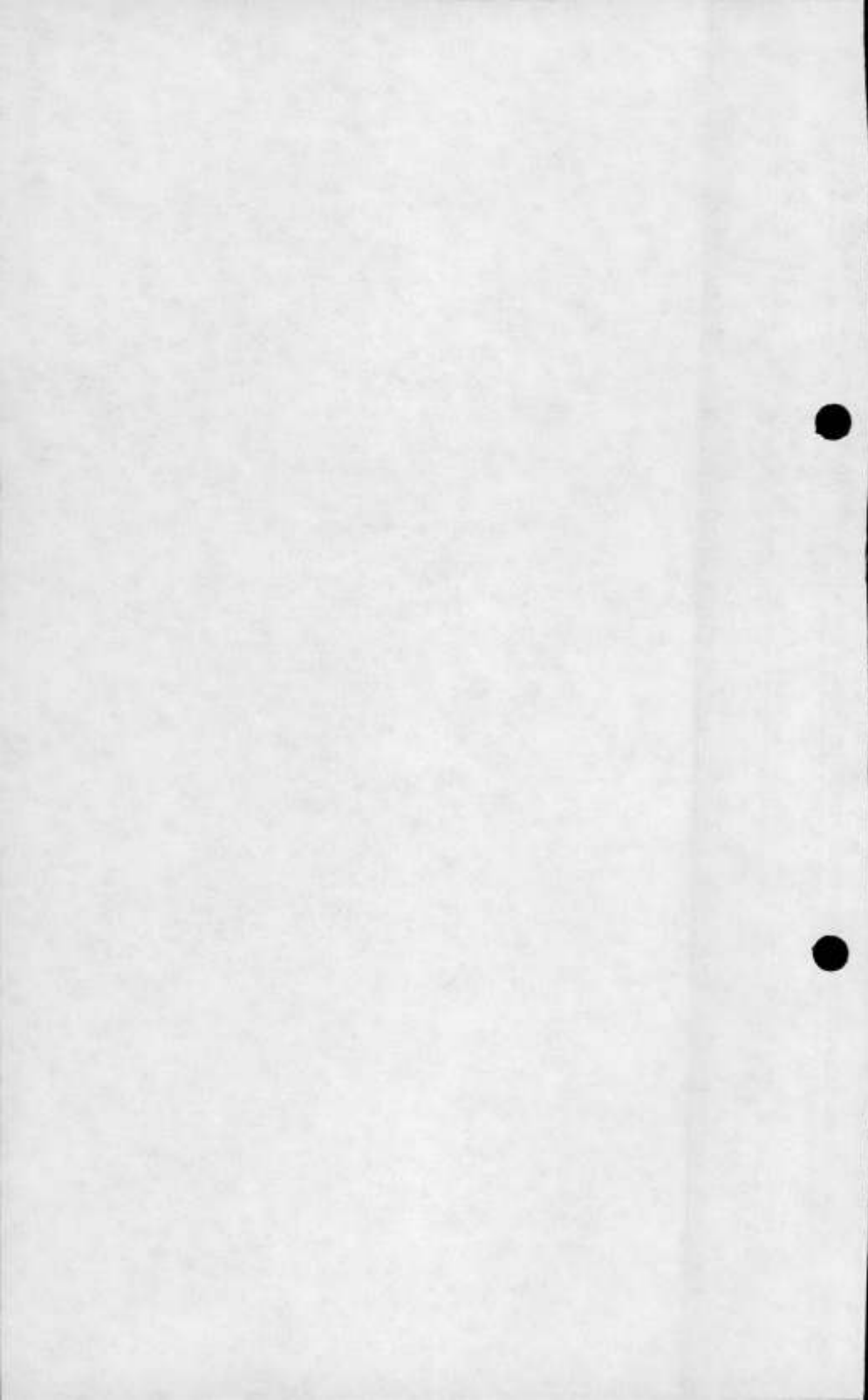
٤٣ - تقترح اللجنة اقامة دورات تكميلية للمدعين في اللجان المحلية وارشادهم في كل ما يتعلق بنهج تقديم الدعاوى .

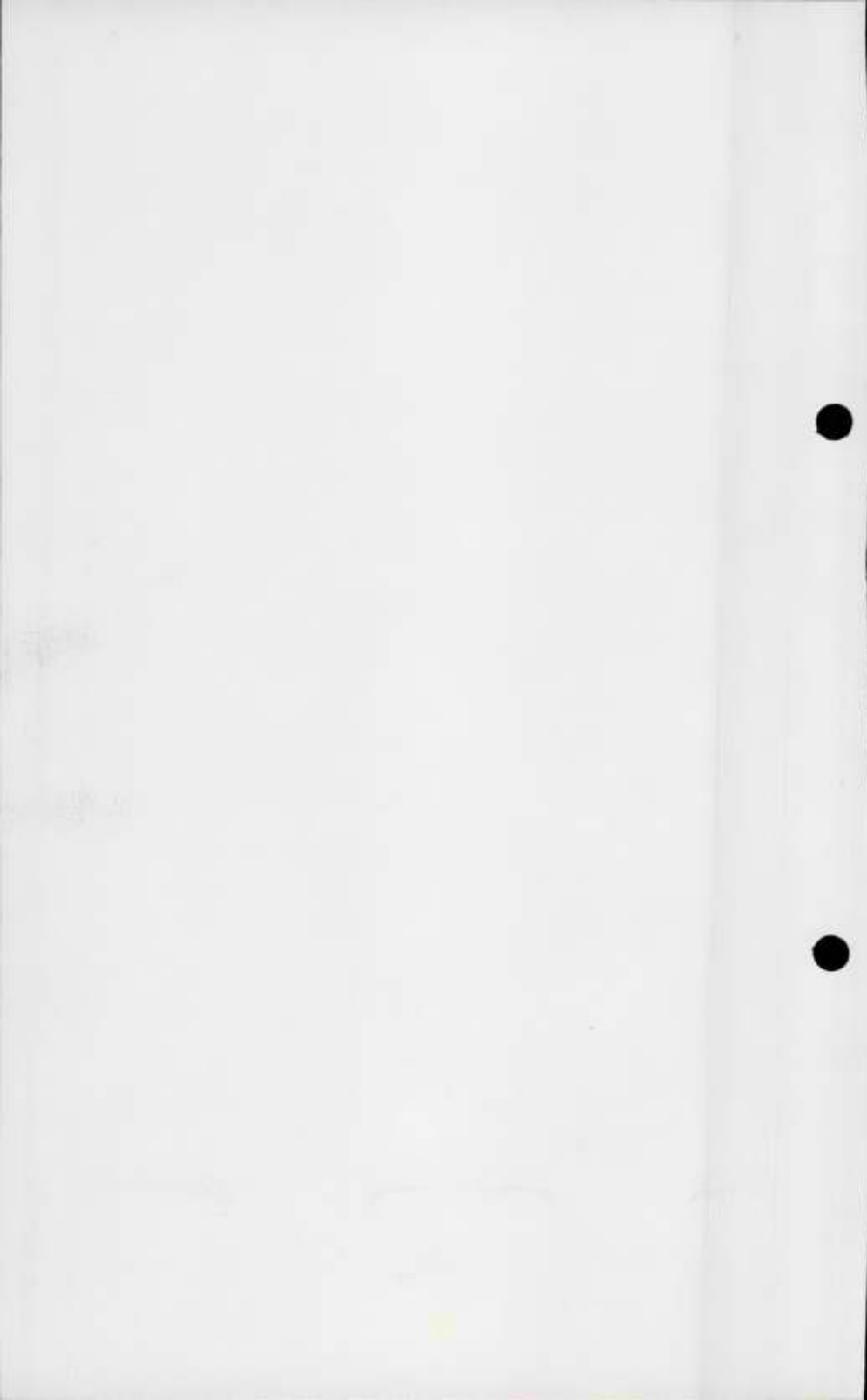
٤٤ - تكون الشرطة مشتركة في اجراءات المنع وتقديم التقارير عن المخالفات مع تحديد ترتيبات للتنسيق والتعاون على المستوى القطرى واللوائى وعلى مستوى المنطقة .

٤٥ - توصي اللجنة بتعيين مستشار قانوني في وظيفة ثابتة في وحدة مراقبة البناء بوزارة الداخلية وفي كل واحدة من اللجان اللوائية .

ايضاح : تكون مهام هؤلاء المستشارين القانونيين تزويد وحداتهم بالمشورة القانونية ومتابعة تنفيذ احكام الخرائط الهيكلية ، وبهذا يمكن فقط انجاح اجراءات تطبيق القانون . ان قانون التنظيم والبناء يلزم الجهاز المكلف بتطبيقه (لجان التنظيم المحلية واللوائية) باتخاذ سلسلة من الاجراءات الادارية والقضائية لمنع اقامة بناء خلافا للقانون ، وفي حال تشييد بناء مرخص كهذا باتخاذ اجراءات ادارية وقضائية ضد القائمين بالبناء . وترى اللجنة ان المشورة القانونية المستمرة في هذه المواضع شرطا لازما .

٤٦ - ان اقتراح تعديل القانون وفقا للتوصيات الواردة في هذا الجزء من التقرير قد جرى تبياناه تفصيلا في الملحق "و" .





מדינת ישראל  
משרד הפנים

המשנה למנהל הכללי

ירושלים, ג' באדר תשמ"ז  
4 במרץ 1987

אל: ד"ר י' גינת, יועץ שר החקלאות לענייני ערבים

הנדון: דיוני "ועדת מרקוביץ"  
מכ' מ-כדי בטבת תשמ"ז (25.1.87)

1. בשל השינויים שחלו בממשלה ומנויו של מר עמוס גלבוץ כמחליפך בתפקיד, טבעי היה שהוא יוזמן לדיון, כנציג של השר מ' ארנס, המטפל מטעם ראש הממשלה במיגזר הערבי והדרוזי.
2. את הדו"ח הגשנו לראש הממשלה ולשרים בחודש ספטמבר 1986. הממשלה בישיבתה מיום טז' בשבט התשמ"ז (15.2.87) החליטה לאמץ עקרונית את הדו"ח שהיית שותף בהכנתו והקימה ועדת שרים בראשות ראש הממשלה אשר "רשאית לבקש מהוועדה הבינמשרדית להשלים פרקים נחוצים בדו"ח".
3. אני חוזר ומודה לך על תרומתך לדיוני הוועדה ולגיבוש המלצותיה ואשמח לבקש עצתך ועזרתך גם בעתיד.

בברכה,

י' מרקוביץ

מדינת ישראל

משרד הפנים  
היח' הארצית לפיקוח על הבניה

תאריך: כ"ט בכסלו, תשמ"ח  
20 בדצמבר 1987  
מספר: 31

אל: חברי הוועדה ליישום ומעקב  
בנושא הבניה הבלתי חוקית.

הנדון: ישיבת וועדת מעקב.

1. הנכם מוזמנים לישיבה שתתקיים בתאריך י"ג בטבת, תשמ"ח,  
3 בינואר 1988, בין השעות: 14.00 - 16.00, במשרד הפנים  
בירושלים, בחדרו של המשנה למנכ"ל - מר יעקב מרקוביץ.

2. סדר היום:

- א. דיווח על התקדמות הקמת מערך פיקוח על הבניה.
- ב. הצגת אפשרויות שונות בתחום השיכון, ע"י נציגי  
משרד השיכון: מר יוסף מרגלית - ראש מינהל לבניה כפרית.  
והגב. סופיה אלדור - ממונה על תכנון ובינוי ערים.

בברכה,

עמנואל ברקולטר,  
מרכז הוועדה

מדינת ישראל  
משרד הפנים

ו' בשבט תשמ"ח  
25 בינואר 1988

אל: חברי הוועדה ליושום ולמעקב

הנדון: סיכום דברים משיבת הוועדה (מס' 4) ליושום החלטות  
ועדת השרים בנושא הבניה הבלתי חוקית ולמעקב בנידון

1. בישיבה אשר התקיימה ביום יג' בטבת תשמ"ח (3.1.88) השתתפו:  
י. מרקוביץ, דר' י' גינת, סנ"צ י' בן-דרור, מר ע' בוכוולטר,  
גב' סופיה אלדור (הממונה על תכנון ובנין שריט, משרד השיכון)  
ומר א' וויס (סגן מהנדס מחוז חיפה, מ' השיכון).

נעדרו: מר ע' גלבוט, מר א' זוהר, גב' תמר רוז, מר א' בבאי.

2. דיווח

א. הכנסת אישרה את תיקון מס' 25 לחוק התכנון והבניה, לפיו יהיו  
ליו"ר ועדות תכנון ובניה מחוזיות סמכויות להוצאת צו הריוסה  
בתחום מחוזם. סמכות זו תופעל כאשר יושבי ראש ועדות התכנון  
המקומיות לא ימצאו חובותם או כאשר הבניה הבלתי חוקית תהא במרחב  
גלילי.

ב. מר א' בבאי הגיש את מלאי המגרשים לבניה במגזר המעוטנים כלהלן:

| המחוז     | בתוקף  | בתכנון              |
|-----------|--------|---------------------|
| הצפון     | 4184   | 3566 (בתכנון עתידי) |
| חיפה      | 601    | 761 לפי התקדמות     |
| מרכז      | 80     | 327 האיכלוס 2459    |
| דרום      | 5535   | 2233 מגרשים נוספים) |
| סה"כ      | 10400  | 6887                |
| בתכנון    |        | 2346                |
| סה"כ כללי | 104000 | 9.346               |

ג. הוחל בביצוע צלומי אוויר לצורך בחינה ועדכון תמונת המצב של  
הבניה הבלתי חוקית והשוואה עם צלומי מדץ 1986.

3. גב' ס' אלדור ציינה את נכונות משרד השיכון לסייע במשכנתאות  
ובהלוואות כדי לקדם את פתרון הבעיה בשל מגבלות תקציב מוגבל היקף  
הסיוע. יש להבין תכנית סיוע מפורטת בהתבסס על הנתונים והיקף  
הצרכים לדיוור תחליפי. העלתה את הצורך לענין קבלני חוץ בכפרים  
הערביים ולמצא דרכים לעידוד הבניה. רצויה בניה רוויה.

4. מר וויס ציין קיומה של בניה בלתי חוקית במגזר הדרוזי. בהתאם להחלטת הממשלה דין ישובי הדרוזים כדין עיירות פיתוח. יש לבדוק מהן אפשרויות הבניה לא רק על אדמות מדינה אלא גם על אדמות פרטיות. עד כה נתן סיוע מסיבי בתשתית לכפרים. משרד השיכון מממן תכניות פיתוח, מעביר למה שניתן במיגזר היהודי ומבלי שגבה את ההוצאות.

#### סיכום:

משרד השיכון יכין תכנית כללית על בסיס הנתונים שיוגשו ע"י היחידה הארצית לפקוח על הבניה. אגף האיכלוס מוכן להכין תכנית איכלוס שתתן תשובה לפי אמות-מידה הדומות לישוב היהודי.

5. הישיבה הבאה של הוועדה תתקיים ביט' בשבת תשמ"ח (7.2.88) בשעה 14.00 במשרד הפנים.

ב ב ר כ ה,

י. מרקוביץ  
המשנה למנהל הכללי

#### נוסח:

תיקון 25 לחוק התכנון והבניה  
תקנות חוק התכנון והבניה (דיוח על בניה שלא כדין)

(1) אתרי סעיף קטן (ב) יבוא:

"(1) (1) ליושב ראש ועדה מחוזית יהיו הסמכויות הנתונות ליושב ראש ועדה מקומית ולמתכנן מחוז יהיו הסמכויות הנתונות למועדס ועדה מקומית לענין מתן צווי הריסה מינהליים בתחום המחוז ובתחום מרחב תכנון מחוזי לפי סעיף 12, בשינויים המחוייבים;

(2) לא יתן יושב ראש ועדה מחוזית צו הריסה מינהלי ולא יורה ליושב ראש ועדה מקומית ליתן צו הריסה כאמור בפסקה (3), אלא לאחר התייעצות עם נציג שר המשפטים בוועדה המחוזית;

(3) לא יפעיל יושב ראש ועדה מחוזית סמכותו כאמור בפסקה (1), לגבי בניה בתחום שאיננו מרחב תכנון מחוזי כאמור, אלא לאחר שהודיע על כך לשר הפנים ודרש בכתב מיושב ראש הועדה המקומית ליתן צו הריסה מינהלי לגבי אותה בניה, ויושב ראש הועדה המקומית לא עשה כן תוך שבעה ימים מיום המצאת ההודעה לוועדה; או, אם נתן צו, הוצא לא בוצע תוך ארבעה עשר ימים מיום נתינתו, וזאת אם נמנע ביצועו על-פי החלטה של בית משפט; תקופת אלה לא יבראו במניין שלוששים הימים האמורים בסעיף קטן (ט);

(4) יושב ראש ועדה מקומית שקיבל הוראה כאמור בפסקה (3) פטור מחובת התייעצות עם היועץ המשפטי של הרשות כאמור בסעיף קטן (ב), ובמרחב תכנון מקומי כאמור בסעיף 19, פטור הוא מחובת התייעצות עם ראש הרשות המקומית שבתחומה מצוי הבנין החרג, אולם חובת עליו לצודיעו לפני מתן צו הריסה המינהלי על ההוראה שקיבל כאמור;

(2) בסעיף קטן (ט), במקום "צו הריסה מינהלי לא יבוצע" יבוא "בכפוף לאמור בסעיף קטן (1) (3) לא יבוצע צו הריסה מינהלי";

(3) בסעיף קטן (י), אחרי "לוועדה המקומית" יבוא "יושב ראש הועדה המחוזית יודיע על מתן צו הריסה מינהלי לוועדה המחוזית";

(4) בסעיף קטן (יא), בסופו, יבוא "ובתחומי המחוז יהיו לוועדה המחוזית כל הסמכויות האמורות, בשינויים המחוייבים";

(5) בסעיף קטן (יג), במקום "הועדה המקומית" יבוא "הועדה המקומית או המחוזית, לפי הענין".

יצחק שמיר  
ראש הממשלה ושר הפנים

יצחק שמיר  
ראש הממשלה

חיים הרצוג  
נשיא המדינה

\* נחקק בכנסת ביום ט' בסבת התשמ"ח (30 בדצמבר 1987); תצעת החוק ודברי הסבר פורסמו בה'ח 1817, התשמ"ז, עמ' 160.  
1 ס"ח התשכ"ה, עמ' 307; התשמ"ז, עמ' 150.

## תקנות התכנון והבניה (דיווח על בניה שלא כדין), התשמ"ח-1987

דיווח של  
ועדה מקומית

בתוקף סמכותי לפי סעיף 265 לחוק התכנון והבניה, התשכ"ה-1965, ולאחר התייעצות עם המועצה הארצית לתכנון ולבניה, אני מתקין תקנות אלה:

1. (א) אחת לחודש ידווח יושב-ראש ועדה מקומית ליושב-ראש הועדה המחוזית שבתחום סמכותה מצויה הועדה, על בניה שלא כדין שנעשתה במרחב התכנון המקומי, במקומות שלפי התכניות הולות עליהן אסורה הבניה.

(ב) הדיווח האמור בתקנת משנה (א) יכלול פרטים אלה:

- (1) זיהוי המקום;
- (2) סוג הבניה, מועד ביצועה המשווער, ומועד גילויה;
- (3) היקף הבניה והשלב שבו היא נמצאת;
- (4) הטיפול המינהלי והמשפטי בבניה ובאחראים לה.

71

2. יושב ראש ועדה מחוזית -

דיווח של  
ועדה מחוזית

- (1) יעביר אחת לחודש את הדיווחים שנתקבלו מאת הועדות המקומיות שבמחוז לשר הפנים וזו למי שהשר הסמיכו לכך (להלן - השר);
- (2) ידווח אחת לחודש לשר על בניה שלא כדין שנעשתה בתחום המחוז במקומות שבהם הבניה אסורה לפי התכניות החלות בהן: דיווח כאמור יכלול את הפרטים הנקובים בתקנה 1(ב).

3. (א) בנוסף לאמור בתקנות 1 ו-2 -

דיווח על פי  
דרישה מיוחדת

- (1) רשאי יושב ראש ועדה מחוזית לדרוש מיושב ראש ועדה מקומית דיווח על בניה שלא כדין שנעשתה במרחב התכנון המקומי לגבי מקומות ובמועדים שיפורטו בדרישה;
- (2) רשאי השר לדרוש מיושב ראש ועדה מחוזית דיווח על בניה שלא כדין שנעשתה במחוז לגבי מקומות ובמועדים שיפורטו בדרישה.

(ב) דיווח כאמור בתקנה זו יכלול את הפרטים הנקובים בתקנה 1(ב).

4. לא כוצעה בניה שלא כדין במחוז, או במרחב תכנון מקומי, לפי הענין, ישא הדיווח את המלים "לא כוצעה בניה שלא כדין", וייערך וישלח לפי תקנות אלה אף אם לא כוצעה כל בניה שהיא שלא כדין.

דיווח על אי-  
ביצוע בניה  
שלא כדין

5. תחילתן של תקנות אלה שלושים ימים מיום פרסומן.

תחילה

יצחק שמיר  
ראש הממשלה ושר הפנים

י' בחשון התשמ"ח (2 בנובמבר 1987)  
(תמ 2060-3)

סוכן התקנות 5071, כ"ז בכסלו התשמ"ח, 17.12.1987

מפקדת ראש הג"א  
מחלקת מיגון והתיישבות  
טלפון: 810664  
מב - 62 - 105  
אב תשמ"ח  
5 אוג' 1988

*Handwritten notes and signatures:*  
אשר  
מ. י. מרקוביץ  
4/9  
א.נ.

לכבוד  
מר י. מרקוביץ  
המשנה למנהל הכלכלי  
משרד הפנים  
-----

הנדון: מתן היתר בניה לבניה בלתי חוקית במגזר הערבי והדרוזי  
שכר: 353 מיום 25 יולי 88.

1. המגמה להכיר בבניה בלתי חוקית בדיעבד, פותרת לכאורה את בעית הסטאטוס של הבניה מההבט המשפטי.
2. מאידך גיסא, מתן היתר כזה למבנים שאינם להם מקלטים, מעמיד בפנינו צורך להקים עבור, 6000 מבנים, מקלטים ע"ח המדינה.
3. גם אם היו כל המבנים בגודל של יחידת דיור אחת וגם אם היו צמודים זה לזה, היה צורך לממן מתקציבנו 12,000 מ"ר שהם כ- 8.4 מליון ש"ח.
4. היות ומדובר ביותר מאשר 6000 יח"ד, המפוזרות גאוגרפית, הרי שבפועל העלות גבוהה בהרבה, עקב הצורך לבנות מקלטים קטנים מפוזרים.
5. חובה לזכור כי ההכרה ביישובים בדיעבד, תיתן למעשה גושפנקא חוקית להרבה מבנים נוספים שנמצאים בתוכן גבולות המתאר של הישובים וכמובן אינם נכללים ב- 6000 המבנים הנ"ל שכאמור מחוץ לגבולות תכנית המתאר.



6. הבעיה אינה אקדמית שכן כבר הגיעה אלינו פניה ממחוז חיפה לתת פטור ממקלטים למבנים לא חוקיים, בערב אל חילף, אשר הוחלט להכיר בו כישוב.

7. תקציב הג"א כידוע אינו מאפשר סגירת פערי מקלוט בריכוזי האוכלוסיה הצפופים ואישור הפטורים כנ"ל למעשה ינציח את המצב ויעביר את הבעיה למערכת הבטחון הנושאת באחריות לעניין המקלטים.

8. לאור הנ"ל אנו ממליצים שהיתר בדיעבד ינתן אך ורק למבנים שבעליהם יתחייבו להקים מקלטים על חשבונם.

9. הקף הבעיה מצדיק הקמת גוף מיוחד אשר יבחן אפשרויות להקמת מקלטים משותפים/ציבוריים או כל פתרון מיקלוט אחר אשר לא יגלגל את ההוצאה על המדינה.

10. יש למצוא דרך שבעלי הבתים שנבנו בניגוד לחוק יממנו את הקמת המקלטים שמיועדים להגן עליהם ואשר הם חייבים בהם עפ"י חוק הג"א.

  
דב פלד, אל"מ

רמ"ח מיגון והתיישבות

העתקים:  
קחל"ר  
חברי הועדה לישום ומעקב

6. THESE ARE THE RESULTS OF THE RESEARCH WORK DONE BY THE  
RESEARCHERS OF THE INSTITUTE OF THE HISTORY OF THE  
USSR IN THE FIELD OF THE HISTORY OF THE  
CIVILIZATION OF THE PEOPLE OF THE USSR.
7. THESE ARE THE RESULTS OF THE RESEARCH WORK DONE BY THE  
RESEARCHERS OF THE INSTITUTE OF THE HISTORY OF THE  
USSR IN THE FIELD OF THE HISTORY OF THE  
CIVILIZATION OF THE PEOPLE OF THE USSR.
8. THESE ARE THE RESULTS OF THE RESEARCH WORK DONE BY THE  
RESEARCHERS OF THE INSTITUTE OF THE HISTORY OF THE  
USSR IN THE FIELD OF THE HISTORY OF THE  
CIVILIZATION OF THE PEOPLE OF THE USSR.
9. THESE ARE THE RESULTS OF THE RESEARCH WORK DONE BY THE  
RESEARCHERS OF THE INSTITUTE OF THE HISTORY OF THE  
USSR IN THE FIELD OF THE HISTORY OF THE  
CIVILIZATION OF THE PEOPLE OF THE USSR.
10. THESE ARE THE RESULTS OF THE RESEARCH WORK DONE BY THE  
RESEARCHERS OF THE INSTITUTE OF THE HISTORY OF THE  
USSR IN THE FIELD OF THE HISTORY OF THE  
CIVILIZATION OF THE PEOPLE OF THE USSR.

TO THE  
RESEARCHERS OF THE INSTITUTE OF THE HISTORY OF THE  
USSR

RESEARCHERS OF THE INSTITUTE OF THE HISTORY OF THE  
USSR

מדינת ישראל  
משרד הפנים

המשנה למנהל הכללי

ו' בסיון התשמ"ח  
20 במאי 1988  
(231)

סיכום דיון ועדת היגוי בענין סקר משפחות  
המתגוררות בירושלים שהתקיים בלשכת המשנה למנכ"ל  
ביום ראשון 15.5.88

=====

השתתפו: מר יעקב מרקוביץ, משנה למנכ"ל  
אל"מ שמואל שגב, יע"ע איו"ש  
ד"ר י. גינת, עוזר שר החקלאות  
מר אמיר חישין, יועץ לעניני ערבים, עיריית ירושלים  
מר יוסף טוב, סגן מנהל המינהל האוכלוסין, משרד הפנים

מר יוסף-טוב: מסר כי ישנם מעל 6000 תושבות מזרח ירושלים ללא רישום  
בן-זוג. ההנחה היא שהנשים נשאו לתושבי השטחים וגרות  
עם משפחותיהם במזרח ירושלים. למשפחות אלה הצטרפו  
משפחות נוספות מהשטחים אשר עברו לגור למזרח ירושלים.

ד"ר גינת: מציע כי ד"ר יוסף שבל יכין סקר שיאפשר קבלת תמונה  
מלאה על המצב

אמיר חישין: העירייה תומכת בפנוי המשפחות הללו הגרות בירושלים.  
המשטרה הבהירה כי תספל במקרים שיוגשו לה.

במהלך הדיון סוכם כלהלן: -

- א. יש לאתר 50-100 משפחות במרחב ירושלים. הסקר יכלול נתונים  
על גודל המשפחות, תעסוקתן ותק שהיה, מצב כלכלי, קשרים  
משפחתיים, הרקע למעבר המקומות: ג'בל מוכאבר, העיר העתיקה,  
סילואן, שועפת, בית-חנינה, בית נקופה.
- ב. המינהל האזרחי בשטחים יסייע באיסוף המידע לגבי אותן  
המשפחות במקור מוצאן - מצב משפחתי, בתי המגורים שלהן,  
האפשרות לקליטתן בחזרה וכו'.
- ג. הנושא משותף למשרד הפנים ולעירייה. מר מרקוביץ יפנה למנכ"ל  
עיריית ירושלים בנידון, לצורך מימון הסקר.
- ד. מר מרקוביץ יזמן דיון עם ד"ר שבל ומר יוסף טוב להבהרת  
הפרטים לביצוע הסקר, עלות וכו'.
- ה. לישיבה הבאה יש לזמן את נציג המשטרה.

בברכה  
י. מרקוביץ

העתק:  
מפקד המחוז הדרומי, מ"י.  
משתתפי הדיון.

*Handwritten signature*

מדינת ישראל  
משרד הפנים

27.11.88

המשנה למנהל הכללי

א' בכסלו התשמ"ט  
10 בנובמבר 1988

אל: חברי הוועדה ליישום ולמעקב

הנדון: סיכום דברים משיבת הוועדה הבינמשרדית (מס' 11)  
ליישום ולמעקב של החלטות ועדת השרים בנושא  
הבניה הכלכלית חוקית.

בישיבת הוועדה אשר התקיימה במשרד הפנים בירושלים ביום ראשון כו'  
בחשון התשמ"ט (6.11.88) השתתפו:  
י.מרקוביץ, א' בבאי, סנ"צ בן-דרור, יחזקאל שמש (מ"מ גלבוע).  
נעדרו מהישיבה: עו"ד חמר רוזה (מחלה) ד"ר גינת (מילואים), אריה  
זוהר (מילואים) וע' בוכוולטר.  
מוזמנים: משה גלזנר, הממונה על מחוז חיפה, וייס אבנר, סגן מהנדס  
מחוז חיפה, משרד הבינוי והשיכון.

#### סדר היום:

- א. דווח על הריסת מבנים וצווי הריסה - נדחה.
- ב. הערת אזהרה בטאבו למבנים אפורים.
- ג. דוברות - נדחה.
- ד. שכונת הנוצרים בעוספיה.
- ה. שילוט לזהוי בניה בהיתר - נדחה.
- ו. ערב איל חוואלד.

#### סיכומי הדיון

##### 1. הערת אזהרה בטאבו

- א. בהמשך לדיונים שקיימנו בנידון \_ מאמצים את הנחיות מינהל  
התכנון בענין הכנת תוכניות לבנינים אפורים (נספח א').
- ב. כדי למנוע העברות או מכירות של מקרקעין שעליהם בנינים  
מסומנים "כאפורים" מחבקשת נציגת משרד המשפטים, גב' תמר  
רוזה, לפעול להסדר משפטית של רישום הערת אזהרה בפנקסי  
המקרקעין.

## 2. שכונת הנוצרים בעוספיה

- א. נמסרה סקירת מתכנן מחוז חיפה בענין שכונת הנוצרים בעוספיה. (נספח ב') מר גלזנר ציין כי ישנם לחצים רבים ביחוד מצד יהודים לנגוס בפארק הכרמל. כן קיימת סכנה של חוספת בניה בלתי חוקית, התושבים מבקשים פתרון.
- ב. קיימות שתי אלטרנטיבות: -
- (1) המשך הטיפול במבנים אלה כמבנים אפורים כהמלצת דו"ח הועדה לבניה בלתי חוקית. היתרון: אין עלות כספית ישירה למדינה. המגבלה: פגיעה באחר לאומי ובתכנון המימאר.
- (2) פיתוח השטח בעוספיה במימון 1:3 ע"י מ' השיכון: 1:3 ע"י המועצה המקומית בסיוע מ' הפנים ו-1:3 ע"י היזמים בעלי המבנים בפארק. משרד השיכון יסייע במשכנתא ובמענק ההעברה. מר וויס יעלה בפני הנהלת המשרד את נושא מענק ההעברה.
- (3) באם תהא נכונות מצד מ' השיכון למחן מענק העברה בכפוף להחלטת ועדת שרים לבניה בלתי חוקית יביא יו"ר הוועדה את הנושא לדיון והחלטה בוועדת השרים.
- (4) מר בבאי הבהיר כי להסדר כאמור אין השלכה לגבי פנוי בדואים בשל האופי השונה והחריג של הבעיה.

## 3. ערב איל חנואלד

- א. ראש המו"א זבולון פנה ליו"ר הוועדה בענין זימון למשפט של 4 בדואים מהשבט שבתייהם נבנו לפני תחילת עבודת הוועדה. הם נאשמים באי קיום החלטת בית המשפט על ביצוע צוי הריסה. הריסת בתים אלה אינה תואמת את דו"ח ועדת מרקוביץ.
- ב. מר בבאי ציין כי הוא ועמוס גלבוע נכזפו ע"י בית המשפט בב"ש על התערבות פקידי המדינה בחליך משפטי ואין לנו סמכות להתערב באמור לעיל.
- ג. סיכום: -
- (1) אין לוועדת המעקב והישום סמכות להתערב בהליכים משפטיים.
- (2) לכל אחד מהנאשמים פתוחה האפשרות לקבל מגרש מוסדר באיזור, כדי שיוכל להקים את ביתו בהיתר.
- (3) במידה והנאשם יחתום על הסכם עם מ"י, ימליץ יו"ר הועדה המחוזית לתכנון ולבניה חיפה בפני נציג היועץ המשפטי לממשלה לדחות את ההריסה, כדי לאפשר את המעבר למקום החדש.

4. הישיבה הבאה תחקים ביום ראשון 11.12.88 בשעה 14:00 ותמשך שעהיים.

בברכה,  
יעקב מרקוביץ

יו"ר הועדה הבינמשרדית לישום ולמעקב

העתק: מנכ"ל

חברי הוועדה

לממונים על המחוזות

למנהל מינהל התכנון

משרד הפנים  
מנהל התכנון  
האגף להנחיות תכנון

כז' באב התשמ"ח  
10 באוגוסט 1988  
411

הנחיות להכנת תוכניות "לביינים אפורים"  
(הצעה)

רקע תמציתי: הבנייה הבלתי חוקית מהווה תופעה תמורה אשר פוגעת בשלטון החוק, קביעת המדיניות והפיתוח הפיסי המסודר והמתוכנן, הן במגזר היהודי והן במגזר הערבי. הועדות המקומיות לתכנון ולבניה לא הצליחו להתמודד עם התופעה עד כה, וממשלת ישראל החליטה לאמץ את מסקנות דו"ח הועדה הבין משרדית לבניה בלתי חוקית במגזר הערבי מ-אוגוסט 86 (ועדת מרקוביץ), אשר בדקה את התופעה לעומקה, והתייחסה אליה בגישה מערכתית וכוללנית.

עיקרי מסקנות הדו"ח הנ"ל, בהתחשב עם הממצאים בשטח והמתייחסיה ל 6000 מבנים הם:

- א. הרוב המכריע של הבניינים שהוקמו ללא היתר (כ-90%) יכללו בתוכניות מתאר של הישובים. רוב התוכניות אושרו או נמצאים בהליכי אישור שונים, וניתן יהיה להוציא היתרים על פיהן לבניינים האמורים (בניינים לבנים).
- ב. לגבי קבוצה קטנה יחסית (כ-4%) של מבנים ללא היתר, אין מנוס מלהרוס אותם. משום שהם מסכנים את יושביהם או מצויים על תוואי דרכים, שטחים ציבוריים וכו' (בניינים להריסה).

- ג. למקבצי בניינים המפורטים בדו"ח (ומהווים גם כ-6% מהסה"כ) המכונים "בניינים אפורים", אין כוונה לבצע את הריסתם בשלב מיידי. לגבי כל אחד מהם, תוכן תוכנית שתסדיר את השימוש הזמני בהם למגורים בלבד. תקופת השימוש והתנאים לכך יפורטו בכל תוכנית בנפרד.

ועדת שרים לענין הבניה הבלתי חוקית בראשות ראש הממשלה ושר' הפנים מינתה ועדת הגוי בינמשרדית שמתפקידה ליישם החלטות הממשלה וועדת השרים בנושא הבניה הבלתי חוקית ולמעקב בנידון. ועדת ההגוי הבינמשרדית בישיבתה מיום 5.6.88 החליטה לבקש ממנהל התכנון של משרד הפנים להכין הנחיות מפורטות לתוכניות שיתייחסו "לבניינים האפורים". להלן הצעה להנחיות כמבוקש, וכן מצורפת דוגמה של תוכנית על מסמכיה.

הנחיות כלליות. כל ועדה מחוזית שבתחומה קיימים מקבצים של "בניינים אפורים". תיזום ותנחה הכנת תוכנית מיוחדת לכל מקבץ האמור. הועדה תוכל להשתמש בשרותי משרדי מתכננים פרטים.

- \* אין בהכנת התוכנית, הכרה במקבץ כלשהו כנקודת ישוב אשר יש לתכנן עבורו שירותים קהילתיים, ויצויין בהוראות התוכנית.
- \* ייעודו של השטח בתחום התוכנית לא ישונה לעומת היעוד עפ"י התוכנית המאושרת הקיימת (מתאר מחוזית או מקומית, תוכנית מפורטת) ויסומן כך בהוראות ובמשרדים.
- \* בהוראות כל תוכנית יצויין "המועד הקבוע" לקיומם של הבניינים האפורים בתחומה. מוצע שהמועד יהיה התאריך של התצ"א שיצורף לכל תוכנית, ואשר יפורט בהמשך.

ציון התוכנית. התוכנית תהיה מורכבת מ 3 מסמכים אשר יהיו חלק בלתי נפרד ממנה.

- א) הוראות התוכנית, דהיינו "התקנון".  
ב) תשריט המתאר את מקבץ הכינים האפורים והסביבה הקרובה.  
ג) טופס תאור סכמטי נפרד לכל מבנה בתשריט. כ"כ יצורף תצ"א לכל תוכנית (ראה פרוט בהמשך).

א. הוראות. בנוסף להנחיות כלליות ולעיל, יצויין בהוראות:-  
1. היחס של תוכנית זו לתוכנית הראשית הקיימת. תוכנית זו תהיה עדיפה על התוכנית הראשית בנושאים המפורטים ב"מטרות התוכנית" בלבד.

2. יפורט סוג הבעלות על השטח: פרטית, ציבורית וכגון רשות מקומית ועד הכפר, וכו', או בעלות מנהל מקרקעי ישראל. במקרה האחרון לא תוגש תוכנית ללא חתימה ממ"י.

3. מטרות התוכנית הן: (ראה דוגמה מצורפת).  
נ.כ. לדחות את ביצוע הריסת המבנים המסומנים בתשריט המצורף אשר הוקמו בניגוד לחוק, למועד המפורט להלן בסעיף "חקופת השימוש".

3.2. להתיר שמוש ומני בכינים הנ"ל למגורים בלבד, בתנאים הבאים.  
**בכינים קיימים לפני תאריך "המועד הקבוע" בסעיף ...** -  
המבנים ראויים למגורי אדם, דהיינו לא מסכנים חיי יושביהם, ומהווים יחידת דיור סבירה, בהתאם לחו"ד הנדסאי/מהנדס שיוסמך ע"י הועדה המחוזית. (מבנים כגון בית מלאכה או חנות וכו' יתפרו כמגורים).

4. תקופת השימוש הזמני בבנין תפסק אם *יחידת מגורים*.  
4.1. המבנה לא יהיה עוד ראוי למגורי אדם ע"פ חו"ד הנדסאי/מהנדס שיוסמך ע"י המחוז.

4.2. בעל המבנה ו/או משפחתו יזכו את המקום (אין להעביר בעלות או חוקה לגורם אחר).

4.3. הועדה המחוזית קבעה תאריך מפורט בטופס תאור המבנה לסיום תקופת השימוש והתאריך המפורט עבר.

5. עבודות בנייה ופתוח שהן אסורות: כל עבודות דלקמן:  
5.1. עבודות פתוח סביבתי ו/או לתשתית הנדסית, כגון סלילת דרכים ושכילים, הנחת צנרת (פרט לקורי מים זורמים), קירות מגן וכו' (גדרות).

5.2. עבודות בנייה להרחבת המבנה הקיים המתואר בטופס "תאור המבנה".

5.3. עבודות סטטיות הנוגעות ליסודות, עמודים, קירות, יציאת גג וכו'.

6. עבודות בנייה המותרות הן:  
6.1. עבודות בנייה פנימיות לצורכי מחזקה שוטפת ותיקונים לא יסודיים, כגון צבעות, טיח, ריצוף וכן תיקוני דליפת מים, החלפת רעפים או לוחות גג סדוקים.

6.2. הנחת צנרת למים זורמים, לביוב והקמת בור סופג.

7. אישור לשימוש זמני על גבי הטופס "תאור המבנה" ימסר לכל בעל מחזיק בבנין הנכלל בתנאים שפורטו במסרת התוכנית.

תצ"א. יחידת המטה הארצי לפיקוח על הבנייה תמציא לוועדות המחוזיות תצ"א לכל מקבץ של בנינים אפורים בתחומיהן. קנ"מ של התצלום לא יהיה קטן מ-1:2500, ולאפשר זהו המבנים והסביבה הקרובה הקיימים. על גבי התצ"א, יסומנו: תאריך הצילום, חץ הצפון, (קואורדינטות) 4 קווי רוחב ואורך ברשת ארצית התוחמות את מקבץ הבנינים; (בהתחשב עם הסטייה הנובעת מזווית הצילום). כ"כ יסומנו נ"צ לסיוע בזיהוי השטח.

ב. התשריט. יוכן תשריט (ראה דוגמה) בקנ"מ שלא יוקטן מ-1:1250 על רקע מפה ממשלתית ובה גושים וחלקות. התשריט יכלול בין היתר קו רוחב ואורך של רשת ארצית (קואורדינטות), קו טופוגרפיה, מבנים ומתקנים קיימים, וכן המצב הקיים של דרכים ושבילים ועצמים בולטים אחרים. המבנים הקיימים יסומנו במס' סידורי. בהיעדר מפת גושים וחלקות (שטח בלתי מוסדר) יוכן התשריט על רקע התצ"א ותחום התוכנית במקרה זה יהיה המלבן בין 4 קווי רוחב ואורך שבתצלום. יעוד השטח בתשריט יסומן בהתאם לתוכנית המאושרת הקיימת.

ג. טופס תאור המבנה. לכל בנין בנפרד יוכן טופס לתאור סכמטי, ובו פרטים על בעל/מחזיק הבנין, ועל הבנין עצמו בצירוף מידות ותמונות (ראה דוגמה מצורפת). בהתחשב שהמידות מבוצעות בפועל בעזרת סרט מדידה (ולא ע"י מודד ומכשירים אופטיים) יש לציין בטופס % הסטייה המותרים.

אודר' דב רדושר

  
מנהל האגף

מדינת ישראל  
משרד הפנים

המשנה למנהל הכללי

יא' בכסלו התשמ"ט  
20 בנובמבר 1988  
442

אל: חברי הוועדה למעקב וליישום

### הנדון: ישיבת הוועדה

1. להלן רשימת הנושאים בסדר היום של ישיבת הוועדה, אשר תתקיים ביום ראשון ג' בטבת תשמ"ט ( 11.12.88 ) בשעה 14:00 במשרדנו בירושלים: -
  - א. ההיבטים הצבוריים של ההריסות בסייבה - יו"ר הוועדה.
  - ב. ההריסות העומדות על הפרק - מרכז הוועדה
  - ג. דוברות
  - ד. שילוט לזהוי בניה בהיתר.

2. נא השתתפותכם.

ב ב ר כ ה,

י.מרקוביץ

העתק: ת"מ

מדינת ישראל  
משרד הפנים

י"ט בחשוון התשמ"ט  
30 באוקטובר 1988

391

אל: / אמיר חשין, יועץ לעניני ערבים, עיריית ירושלים  
ד"ר יוסף גינת, יועץ שר החקלאות  
דוד אגמון, חבר הוועדה.  
יוסף טוב, סגן מנהל מינהל האוכלוסין  
אל"מ שמואל שגב, יועץ לעניני ערבים, איו"ש  
אלי שגיא, מרכז הוועדה לבטחון ירושלים.

הנדון: משפחות ממזרח ירושלים - סקר

הנכם מוזמנים בזה לשיבת הוועדה אשר מתקיים ביום ד' ז' בכסלו תשמ"ט  
(16.11.88) בשעה 9:30 במשרד של המשנה למנכ"ל משרד הפנים, קרית  
בן-גוריון בנין מס' 2, חדר מס' 205, ירושלים.

סדר היום:

- (א) הצעות לעריכת הסקר.  
(ב) הטיפול בבעיה עד לגמר עריכת הסקר.  
נא השתתפותכם.

בברכה,

י. מקוביץ

# מדינת ישראל

משרד הפנים

היח' הארצית לפיקוח על הבניה

תאריך: י"ז בחשוון תשמ"ט  
28 באוק' 1988

מספר: 105

אל: חברי הועדה הבינמשרדית ליישום ולמעקב  
הממונה על מחוז חיפה  
דוברת המשרד

*למחוז*

## הנדון: זימון דיון

1. בהתאם למוסכם בישיבה האחרונה תתקיים הישיבה הבאה ביום ראשון, כ"ו בחשוון תשמ"ט (6.11.88) בשעה 14.00 במשרד הפנים בירושלים, במשרדו של המשנה למנכ"ל - הישיבה תמשך שעותיים.

## 2. בסדר היום:

- א. דווח על הריסת מבנים וצוי הריסה
- ב. הערת אזהרה בטאבו למבנים אפורים
- ג. דוברות
- ד. שכונת הנוצרים ליד עוספיה (ראה פרוטוקול מס' 9 סעיף א')
- ה. שילוט לזהוי בניה בהיתר (ראה פרוטוקול מס' 9 סעיף ד')

## 3. נא השתתפותכם.

בברכה,

עימנואל פוכולטר  
מרכז הועדה

ימ|תב

מדינת ישראל  
משרד הפנים

המשנה למנהל הכללי

כ"ח תשרי התשמ"ט  
10 באוקטובר 1988  
583

אל: חברי הוועדה ליישום ולמעקב

23.10.88

הנדון: סיכום דברים משיבת הוועדה הבין-משרדית (מס' 10)  
ליישום ולמעקב של החלטות ועדת השרים בנושא הבניה הבלתי חוקית

בישיבה אשר התקיימה במשרד הפנים בירושלים ביום ראשון, כ"ח בחשוון תשמ"ט (9.10.88) השתתפו:  
מר מרקוביץ, עמוס גלבוט, עודד תמר רוה, דר' יוסף גינת, סנצ' יוסף בן דרור, אריה זוהר.

נעדרו מהישיבה: אליהו בבאי ועמנואל בוכוולטר.

מוזמנים: עמרם קלעגי, הממונה על מחוז הצפון.  
יצחק שטרית, מתכנן מחוז הדרום, משרד הפנים  
שלום דנינו, הממונה על מחוז הדרום, משרד הפנים  
דני דביר, רע"ב פיקוח על הבניה מחוז הדרום, משרד הפנים  
דב דושר, מנהל אגף הנחיות תכנון, משרד הפנים  
מ' אלזנר, הממונה על מחוז חיפה.  
שמש יחזקאל, משרד ראש הממשלה  
מר גדעון גורדון, מנהל מחוז משרד השיכון והבנוי,  
אל"מ פלד דב, רמ"ח מיגון הג"א, מקחל"ר

סדר היום:

- א. דיווח על הביקור בעין רדיאן;
- ב. דיווח על ההבט המשפטי של בנינים אפורים;
- ג. תכניות מיתאר ליישובי בדואים
- ד. בעית המיקלוט
- ה. בתי ניקולה

סיכומי הדיון בנושאים

לסעיף א'

1. מר מרקוביץ דיווח על הביקור עם עמוס גלבוט בעין רדיאן.  
מתכנן המחוז התבקש להעביר אלינו מה מספר המגרשים לבניה  
בעין סהלה, אשר יוכלו בין היתר לשמש גם את בני עין  
רדיאן.

2. הוועדה תפנה לחברת מקורות, חב' החשמל ובזק שלא לחבר מבנים בלתי חוקיים למערכותיהם בהתאם לחוק קצב.
3. הממונה על מחוז חיפה מתבקש לפעול להכנת תכנית לבנינים אפורים בעין רדיען. תכנית זו תשמש כדוגמה לגבי מקבצים אחרים של בנינים אפורים.

#### לסעיף ב'

1. גב' דורה דווחה על הדיון עם היו"מ של משרד הפנים ועם מר רדושר בלהלן:
  - א. הכנת תכניות למבנים האפורים אינה מחייבת שינוי בחקיקה הקיימת.
  - ב. בתעודת השימוש/ טופס תיאור המבנה יש לכלול מספר פרטים נוספים ובהם: תקופת השימוש הזמני, ועבודות הבניה והפיתוח האסורות.
  - ג. הואיל והכנת תכניות המיתאר למבנים האפורים נעשית במגמה לאפשר שימוש זמני למגורים בקרקע חקלאית, יש צורך באישור הועדה לשמירה על קרקע חקלאית.
2. מנהל התכנון מתבקש להוציא הנחיות תכנון לבנינים אפורים ליושבי ראש הועדות המחוזיות לתכנון ולבניה.

#### לסעיף ג'

1. מר ג' גורדון, מנהל המחוז הדרום של משרד השיכון והבנוי דווח על מצב תכניות המיתאר והמגרשים הניתנים לשמוש לצורך בניה במגזר הבדואי. ראה נתונים בנספח א'.
2. כדי לקדם את תכניות המיתאר ניתן להסתפק בתכנית אב לביוב ואין צורך בתכנית מפורטת. תכניות מפורטות יוכנו לכל שכונה כאשר הדבר יהא מעשי.
3. הועדה המחוזית לתכנון ולבניה דרום תכלול את נושא הביוב בסדר היום כדי להנחות בנידון.
4. מנהל המחוז והממונה על המחוז יפעלו לקידום אישור תכניות המיתאר ליושבים הבדואים.
5. הוועדה שמחה לשמוע כי בכל הישובים הבדואים יש מספר גדול של מגרשים מתוכננים אשר ניתן להתחיל לבנות בהם וכל בדואי הרוצה ברכישת המגרש לצרכי בניה יכול לבצע זאת כיום.

#### לסעיף ד'

1. בעית המיקלוט היא כללית למגזר הערבי שאין בו מקלטים.
2. בהיתר אשר ינתן לבנין בלתי חוקי, לאחר שנוי גבולות תכניות המיתאר, ידרש בעל הבנין להקים בעתיד מקלט למבנה.
3. בכל מקרה של תוספת בניה לאותם המבנים בעתיד תדרוש הוועדה המקומית הקמת המקלט כתנאי למתן ההיתר.

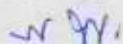
לסעיף ה'

1. הממונה על מחוז הצפון דרוח על המבנה (ראה סיכום מס' 8). הבנין נבנה לפני עבודת ועדת מרקוביץ אך הוא אוכלס לאחרונה והוסיפו לו חלונות.
2. הועדה המקומית לתכנון ולבניה משגב פנתה לבית המשפט, אשר קבע ב-30.8.88 שאינו משנה ההחלטה הקודמת להריסה ובי פס'ד הוא סופי.
3. בכל הנוגע לביצוע פסק הדין הנושא בטיפול הוועדה מקומית משגב.

הישיבה הבאה

ישיבת הוועדה הקרובה תתקיים ביום ראשון 6.11.88 בשעה 14:00 במשרד הפנים ותמשך שתיים. חברי הוועדה מתבקשים לשריין את הזמן לישיבה.

בברכה,



י. מרקוביץ

יו"ר הוועדה הבינמללית ליושם ולמעקב

העתק: למנכ"ל  
לחברי הוועדה  
לממונים על המחוזות  
מנהל מינהל התכנון

7.10.88

מ ד י נ ת י ש ר א ל  
משרד הבינוי והשיכון / מחוז הנגב

ריכוז מצבת מגרשים ביישובי הכדואים, נכון ל-30.9.88

| הישוב  | שכונה | מגרשים מתוכננים | מגרשים מפותחים |       |       | מתוכננים ולא מפותחים | נכנו ובניה |
|--------|-------|-----------------|----------------|-------|-------|----------------------|------------|
|        |       |                 | סה"כ           | נמכרו | יתרה  |                      |            |
| רהט    |       | 3,045           | 2,759          | 2,168 | 591   | 286                  | 1,959      |
| חל-שבע |       | 1,098           | 782            | 603   | 195   | 316                  | 422        |
| ערוער  |       | 1,486           | 1,171          | 414   | 757   | 315                  | 285        |
| שגיב   |       | 724             | 380            | 182   | 198   | 344                  | 59         |
| כסייפה |       | 2,036           | 1,015          | 363   | 652   | 1,021                | 189        |
| חורה   |       | 399             | 100            | 30    | 70    | 299                  | 14         |
| לקיה   |       | 766             | --             | --    | --    | 766                  | --         |
| סה"כ:- |       | 9,554           | 6,207          | 3,760 | 2,463 | 3,347                | 2,928      |

7.10.88

תכניות מפורטות

ריכוז מצב הסטטוטורי של התכניות

| הישוב    | בתוקף  | באישור | בהפקדה | לפני<br>ההפקדה | סה"כ   |
|----------|--------|--------|--------|----------------|--------|
| רהט      | 18 שכ' | 2 שכ'  | 5 שכ'  |                | 25     |
| כסייפה   | 11 שכ' |        | 9 שכ'  | 1 שכ'          | 21     |
| ערוער    | 1 שכ'  | 3 שכ'  | 7 שכ'  | 1 שכ'          | 12     |
| תל שבע   | 5 שכ'  |        | 3 שכ'  |                | 8      |
| שגב שלום |        | 2 שכ'  | 1 שכ'  |                | 3      |
| אלקיה    |        |        | 4 שכ'  |                | 4      |
| חורה     | 1 שכ'  |        | 1 שכ'  |                | 2      |
| סה"כ     | 36 שכ' | 7 שכ'  | 30 שכ' | 2 שכ'          | 75 שכ' |



4.10.88

כג' באלול תשמ"ח  
5 בספטמבר 1988  
550

המשנה למנהל הכללי

אל: חברי הוועדה ליישום ולמעקב  
אלה יוסף גינא, אהרן חקלא, יהא חני האלה, יוסף

סיכום דברים משיבת הוועדה הבינמשרדית (מס' 9)  
ליישום ולמעקב של החלטות ועדת השרים בנושא הבניה הבלתי חוקית

בישיבה אשר התקיימה במשרד הפנים בירושלים ביום ראשון, כ"ב באלול תשמ"ח  
(4.9.88) השתתפו:  
יעקב מרקוביץ, עמוס אלבוע, עו"ד תמר רווה, סנ' צ' יוסף בן-דרור, אליהו בבאי,  
דר' יוסף גינא ועמנואל בוכוולטר.  
נעדר מהישיבה: אריה זוהר

מוזמנים: שלום דנינו, הממונה על מחוז הדרום; אבנר וויס-המינהל לבניה כפרית  
במשרד השיכון; דרור גלילי - מפקח מחוז הצפון; יצחק פרוינד - מתכנן  
מ' הפנים מחוז חיפה; מר בנץ היימן - מנהל האגף לתכניות מיתאר במשרד  
הפנים.

#### סדר היום:

- א. שכונת הנוצרים ליד עוספיה.
- ב. הבג"צ של שבט זבארגה בטייבה.
- ג. מכ' יו"ד האגודה לזכויות הבדואים ופנית המשפטים ליוה"מ.
- ד. שילוט לזהוי בניה בהיתר.
- ה. מדיניות תכנונית במגזר הערבי.
- ו. בתי ניקולה.

#### סיכום הדיון

##### א. שכונת הנוצרים ליד עוספיה

1. מר פרוינד ומר וייס סקרו את מצב הדברים והדיון שהתקיים בין הממונה על מחוז חיפה, מינהל מקרקעי ישראל ומשרד השיכון.
2. ממ"י מוכן להקצות למפונים שטח תמורת שטח ללא התחשבות בערכי השטחים. אינו מוכן להשתתף במימון הפיתוח של השכונה החדשה.

3. משרד השיכון מוכן לממן שליש מעלות פיתוח התשתית ולסייע למתן משכנתאות לפי זכאות אישית. לא ישתתף במימון פיצויים למפונים. בדרך כלל ההשקעה בפיתוח מגרש היא בסך 20,000 ש"ח והמשכנתא היא בגובה כ 40,000 ש"ח.

4. הבעיות הן: פצויי ההפרש שבין סכום המשכנתא לערך המבנה שיהרס והשלמת 2/3 הפיתוח.

5. צויין כי ב-22 המבנים הקיימים אין פיתוח תשתית והמטרה היא לפנותם מהפארק. בזמנו הוחלט כי מבנים אלה הם "אפורים".

6. סיכום: (א) משרד השיכון מתבקש להכין אומדן לפיתוח תשתית מינימלית לשטח המיועד למפונים.

(ב) מינהל מחוז חיפה (מ' הפנים) מתבקש להכין תזכיר שיפרט הבעיה - שטח הפארק שיפונה, חשיבות הפנוי, האלטרנטיבות וכו'.

(ג) תבדק האפשרות למימון 2/3 הפיתוח מקו אשראי לרשויות המקומיות.

(ד) הנ"ל ישמש בסיס להעלאת הנושא בפני ועדת השרים לקביעת מדיניות הפנוי ומקורות המימון.

#### ב. הבג"צ בטייבה

גב' רזה דווחה על 3 העתירות שהוגשו ועל נמוקי העותרים.

#### ג. מכ' האגודה לזכויות הבדואים

1. הממונה על מחוז הדרום סקר את האמצעים שנקטו. ההריסה מתבצעת רק לגבי בניה בלתי חוקית חדשה שטרם אוכלסה. לגבי מבנים שבהם נדרשה ההריסה ע"י בתי המשפט הוצעו מגרשים חליפים לאחת העתירות.

2. מר בבאי פרט את המגרשים שהוצעו לבדואים, את המאמץ שנעשה לפתרון הבעיות ואת סיועו החשוב של הממונה על מחוז הדרום לקידום הנושא. לקיה - 400 מגרשים, חורה - 170 מגרשים (מהם 18 בונים) ו-200 לעטונה, שגב שלום - 400, חל שבע - 150, כסיפא - 60; ערוער - 38. יש מגרשים לכל הבדואים המבקשים להתפנות.

3. מר בוכוולטר ציין כי הורסים רק בתים חדשים.

4. מר מרקוביץ מסר על פגישתו עם מנהל מחוז הדרום של מ' השיכון ומסר על המצב הסטטוטורי של תכניות המיתאר לעתירות הבדואים (נספח).

5. סיכום: (1) מר בבאי יעביר ליו"ר מכתב המפרט את היקף המגרשים שעומדים לרשות הבדואים.

(2) מביעים הערכה לפעילות הממונה על המחוז ומר בבאי בקידום הפתרונות לשוב הבדואים.

(3) הדיון על קידום תכניות המיתאר למגזר הבדואים בדרום יתקיים בהשתתפות הממונה על מחוז הדרום ומנהל מחוז הדרום של מ' השכון בפגישה הבאה.

#### ד. שילוט לזהוי בניה בהיתר

(1) צויינו היתרונות והמגבלות של סימון מספר היתר הבניה בכל אתר בניה.

(2) מנהל היחידה הארצית לפיקוח על הבניה יגיש הערותיו להצעה.

ה. מדיניות תכנונית במגזר הערבי

(1) מר היימן מסר על סיכום דיון בין המשנה למנכ"ל מ' הפנים למנהל מינהל התכנון באשר לקידום תכניות המיתאר לפי סדר עדיפויות וגיווש מדיניות תכנונית ברמת הכפר וברמה האיזורית - מקבצי כפרים.

(2) סיכום: המסמך על מדיניות תכנונית למגזר הערבי אשר יוכן ע"י מינהל התכנון ידון בוועדה לצורך מתן הערות והארות.

ו. חתי ניקולה

(1) מר גלילי דווח כי בשלושת השבועות האחרונים ביצע קאמל סלים ניקולה השלמות בניה (ריצוף, חלונות) וכן אוכלס המבנה לפני שלושה ימים. זאת על אף התראות חוזרות שלו לבעלי המבנה. ב-3.8.88 החליט השופט לדחות את הבקשה לעיכוב הריסת המבנה והורה על הריסת המבנה.

(2) דר' גינת ציין כי הריסת המבנה תגרום לסתימת סיכוי הפנוי. ישנה פניה של משפחת ניקולה והם מוכנים להתפנות.

(3) סיכום

המדובר בהפרה של החלטות בית המשפט והתעלמות מהתראות הפיקוח. יש לקיים החלטת בית המשפט.

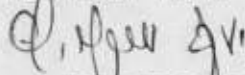
ז. סדר היום לישיבה הבאה

הישיבה הבאה תתקיים ביום ראשון, כ"ח בתשרי תשמ"ט (9.10.88) במשרד הפנים בירושלים בשעה 14:00 ותמשך שעותיים.

סדר היום:

- א. מיקלוט במבנים בלתי חוקיים.
- ב. תכניות מיתאר לעיירות הבדואים.
- ג. דוברות.
- ד. נהלי דווח.

שנה טובה ומבורכת



יעקב מרקוסקי

יו"ר הוועדה ליישום ולמעקב

תפוצה:

חברי הוועדה  
מנהל מינהל התכנון  
הממונה על מחוז הדרום  
הממונה על מחוז חיפה  
הממונה על מחוז הצפון

נספח:

מצב תכניות המיתאר למגזר הבדואי.

תוכנית מתאר לישובי הבדואים בנגב

מצב הסטטורי

| הישוב                       | מספר חב' המתאר | הופקדה      | אושרה       | הערות                                                                                              |
|-----------------------------|----------------|-------------|-------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------|
| <u>תל-שבע</u><br>מ. אורון   | 1.172.02.7     | <u>3.83</u> | <u>4.85</u> | בתוקף                                                                                              |
| <u>רהט</u><br>א. קפלן       | 2.223.02.7     | <u>8.83</u> |             | המתכננים מכינים תכנית מתוקנת.<br>המחוז לא קיבל את הצעת המתכננים<br>לסיים קודם את התכניות המפורטות. |
| <u>כסייפה</u><br>ש. עמית    | 2.248.02.7     | 8.83        |             | אין תכנית אב לביוב.<br>ולק"ח מבקשת ביטול איזורי תכנון<br>בעתיד.<br>המתכננים מכינים תכנית מתוקנת.   |
| <u>ערוער</u><br>ר. לומן     | 1.310.02.7     | 8.83        |             | ולק"ח מבקשת ביטול איזורי תכנון<br>בעתיד.                                                           |
| <u>שגב-שלום</u><br>מ. בוכמן | 220.02.7       | 4.83        |             | אין אישור לתכנית אב לביוב.<br>ועדה המקומית המליצה על אישור<br>התכנית.                              |
| <u>אלקיה</u><br>נ. מגן      | 1.183.02.7     | 6.87        |             | אין אישור ולק"ח.<br>הוגשה תכנית ביוב לרשויות.                                                      |
| <u>חורה</u><br>פ. דונל      | 177.02.7       | <u>3.76</u> |             | - אין תכנית מתאר.<br>- שכונה 10 ת.ב.ע. מאושרת,<br>שכונה 1 בהפקדה.                                  |



שפרעם ת,ד 3

شفاعرو ص.ب ٢ 966050 — 966049 — 965494

SECRETARY OF

THE GENERAL COMMITTEES OF ARAB MAYORS AND HEADS OF LOCAL COUNCILS

SHFAR . AM P.O.B 3

1.6.88

Handwritten notes in blue ink, including a signature and the date 1.6.88.

לכבוד

— מר יצחק שמיר

ראש הממשלה ושר הפנים

✓ — מר שמעון פרס

סגן ראש הממשלה

— מר משה ארנס

השר לענייני האזרחים הערבים

— מר אריה דרעי

מנכ"ל משרד הפנים

א.ב.

הנדון: (1) אי ביצוע סיכומים בעניינים כספיים

(2) בקשה לפגישה דחופה בעניינים הנ"ל

מאז התחלת ספטמבר 1987 הגענו עם כבוד מנכ"ל משרד הפנים ועוזריו לסיכומים בעניין כיסוי הגרעונות הכספיים של הרשויות המקומיות הערביות, והגדלת תקציבי הפיתוח והרגילים שלהן. אך לצערנו הרב, ולמרות הפגישות והפניות הרבות שלנו לא בוצעו רוב הסיכומים הנ"ל ולא כובדו. ומפעם לפעם שמענו מפיהם של אחראי המשרד שזה נבע ונובע מיחסו של משרד האוצר לעניינים אלה ! מצבן הכספי של הרשויות המקומיות הערביות הגיע בימים אלה לבלתי נסבל.

על פי החלטת הוועד הארצי מיום ה 30 למאי 1988 הנבי מבקש :

מזכירות הוועד הארצי  
לרשויות המקומיות הערביות



سكرتارية اللجنة القطرية  
لرؤساء السلطات المحلية العربية

שפרעם ת, ד 3

☎ 965494 — 966049 — 966050 ☎ شفاعمرو ص.ب ٣

SECRETARY OF

THE GENERAL COMMITTEE OF ARAB MAYORS AND HEADS OF LOCAL COUNCILS  
SHFAR . AM P.O.B 3

- 2 -

- (1) לבצע מיד את כל מה שלא בוצע מסיכומים הנ"ל .
  - (2) לקבוע מועד לפגישה דחופה של נציגי הוועד עם כבודו .
- אני מבקש לקבל את תשובתכם עד ה 15 ליוני זה .

בכבוד רב

אברהם ב. חוסין  
יועץ הנציג  
לשירותי המנהל  
העירוניים  
הערביות

העתק :

- מבכ"ל מרכז השלטון המקומי , ת"א
- ועדת הפנים של הכנסת , ירושלים
- ועדת הכספים של הכנסת , ירושלים

מוכירות הוועד הארצי  
לרשויות המקומיות הערביות



سكرتارية اللجنة القطرية  
لرؤساء السلطات المحلية العربية

שפרעם ת,ד 3

شفاعمرو ص.ب ٢ 965494 — 966049 — 966050

SECRETARY OF

THE GENERAL COMMITTEES OF ARAB MAYORS AND HEADS OF LOCAL COUNCILS  
SHFAR . AM P.O.B 3

1.6.88

לכבוד

- מר יצחק שמיר

ראש הממשלה ושר הפנים

- מר שמעון פרס

סגן ראש הממשלה

- מר משה ארנס

השר לענייני האזרחים הערבים

- מר אריה דרעי

מבכ"ל משרד הפנים

א.נ.

הנדון: ענייני תכנון ובניה במגזר הערבי, ובקשה לפגישה דחופה

על פי החלטת הוועד הארצי לראשי הרשויות המקומיות הערביות מיום

ה 30 למאי 1988 הנבי פונה אל כבודכם בעניינים הבאים :

1) למרות סיכומים קודמים שהיו בין נציגי הוועד לבין שרים ומבכ"לים הנוגעים בדבר, בהרסו ב 30 למאי 1988 שלושה בציבים בכפר טייבה וקלנסוה. ופעולות הריסת בתים ובניינים היו גם בשנה זו ושנה החולפת במקומות רבים אחרים במגזר הערבי בתירוץ של "בניה בלתי חוקית". וזאת למרות הסיכומים הנ"ל אשר לפיהם הבטיחו שרים ומבכ"לים לא להתיר דברים אלה כל עוד ולא ישבו נציגי הוועד הארצי עם האחראים במשרד הפנים ואחרים כדי לדון על דו"ח ועדת מרקוביץ". והמלצותיה .



שפרעם ת,ד 3

☎ 965494 — 966049 — 966050 ☎

شفاعمرو ص.ب ٣

SECRETARY OF  
THE GENERAL COMMITTEES OF ARAB MAYORS AND HEADS OF LOCAL COUNCILS  
SHFAR . AM P.O.B 3

- 2 -

(2) מאז התחלת 1987 הובטח לנו ממשרד הפנים שנוזמן לפגישה מיוחדת אתם כדי לדון על דו"ח "ועדת חיון" העוסק בענין הקמתן של ועדות תכנון ובניה במגזר הערבי, ואשר יצא בפברואר 1987. אך עד היום לא מומשה הבטחה זו, ולא הוקמה כל ועדה לתכנון ולבניה לפי בקשותנו במשך שנים רבות. וכפי שהסברנו תמיד בכל הפגישות שלנו עם שרים ומבכ"לים הנוגעים בדבר, הקמתן של ועדות כאלה בכל כפר גדול, ובכל קבוצת כפרים ערבים קטנים, היא הדרך היחידה לפטרון בעית הבניה הבלתי חוקית הכאובה. (3) למרות בקשותנו החוזרות ונשנות משך שנים, לא ענה משרד הפנים לבקשותנו אלה בדבר הקמת רשות מקומית בעשרות הכפרים הערבים שאין להם רשות כזאת עד היום, ולאחר ארבעים שנה מקום המדינה.

א.ב.

לאור הנ"ל אני מביא בפני כבודו את מחאת הוועד הארצי של ראשי הרשויות המקומיות הערביות בישראל על המשך הרס הבתים, ועל הזלזול המעליב כלפי פרישותנו ובקשותנו הצודקות והחיוניות הנ"ל. כמו כן הבני מבקש בשמו של הוועד פגישה דחופה מאוד עם כבודו כדי לדון בענינים הנ"ל ולתכנון את ביצוען. אבקש את תשובתכם עד ה 15 ליוני זה.

בכבוד רב

/אברהם ב. חוסין

מזכיר הוועד  
الرؤساء  
السلطات المحلية العربية  
הוועד הארצי לראשי  
הרשויות המקומיות  
הערביות

העתק :

- כבוד מבכ"ל מרכז השלטון המקומי, ת"א

- כבוד יו"ר ועדת הפנים של הכנסת, ירושלים

יְרוּשָׁלַיִם, ט' בתמוז התשמ"ח  
24 ביוני 1988

2053

לכבוד  
מר אברהם נ. חוסין  
ראש עיריית שפרעם  
שפרעם

הנדון: פנייתך בנושא הקצבות המשרד והמדיניות  
בעניין שמירת חוקי התכנון והבניה

נכבדי,

בהתייחס לפנייתך ברצוני להבהיר:

1. משרדינו עושה בשנתיים האחרונות מאמצים רבים במיוחד כדי לקדם את הסיוע הניתן למגזר הערבי. אולם התפתחות השרותים במגזר זה תלויה לא פחות במאמץ העצמי של התושבים, ההתמקדות והנחרצות שלך ושל חבריך ראשי הרשויות בפעולות לקידום החיים המוניציפאליים.

עלי להודגיש כי השנה הממוצע הארצי של הכנסות עצמיות בכלל המערכת המוניציפאלית הוא מעל 60% בעוד במגזר הערבי רשיות שאינן מגיעות למינימום הנדרש בגביית הכנסות עצמיות.

2. משרדינו העביר למיגזר זה בשנת 1987 סכומי כסף גדולים במיוחד מעבר למסגרת התקציב.

כ-15 מליון ש"ח בתקציב הרגיל.  
כ-7.5 מליון ש"ח בתקציב הפיתוח.

2.5 מליון ש"ח נוספים לפיתוח שהוקצו לא הופשרו בשנת 1987 היות שהרשויות לא עמדו בתנאים שהציב האוצר בעניין גביית אגרות. אם הרשויות תעמודנה השנה בתנאים אלו, הסכום יועבר.

3. משרדינו הכניס לתהליך הקונסולידציה כבר 24 רשויות ערביות.
4. הקצאות לתקציבי הפיתוח לנפש הן גבוהות במיגזר זה מהנהוג בכל המערכות המוניציפאליות.
5. למיגזר הערבי ניתנו תוספות בכח אדם בשנתיים האחרונות למרות העובדה שבכלל המערכת המוניציפאלית קוצצו למעלה מ-1,000 משרות.
6. גם השנה בכוונת משרדינו להמשיך ולתגבר את התקציב למגזר הערבי. אולם כאמור שיפור המצב תלוי בעיקר בניהול שלכם ובהרחבת הכנסות עצמיות.
7. בעניין התכנון והבניה עלי לפרט שני נושאים עיקריים:

7.1- ועדת חיון אשר סיימה עבודתה וגיישה עקרונות לפרישת הוועדות המרחביות. בעקבות המלצות הוועדה החלטתי על הקמת 2 ועדות מרחביות נוספות כבר בשלב זה וועדת משנה עוסקת בהכנת המלצות באשר לאופן פרישתן.

7.2- בעניין השמירה על חוקי התכנון והבניה עלי להבהיר כי משרדינו מתכוון להקפיד על קיום החוק ולאוכפו, ואם היה מישהו סבור כי דו"ח מרקוביץ הינו היתר כללי לבניה בלתי חוקית הרי שלא הבין את הדו"ח.

באשר להריסת מבנים - 90% מהבתים שנהרסו נהרסו בצווים מנהליים, לאמור, בתים שנבנו ונהרסו תוך 30 יום, כלומר אחרי הדו"ח ו-10% ע"פ פסקי דין שחייבו להרוס אותם. כלומר גם בעניין זה נהג המשרד ע"פ החיוביותיו.

לסיכום, לדעתי והעובדות מדברות בעד עצמן. משרדנו עושה מאמצים גדולים במיוחד על מנת לקדם את המגזר הערבי. משרדינו ימשיך לעסוק בכך מתוך שיתוף פעולה מלא עם מ.ש.מ. ועם כל ראש רשות הזקוק לסיוע, תמיכה ועצה.

קידום המיגזר הערבי קשור לדעתי בעיקר בהערכות נכונה  
של כל רשות מקומית ובהתמקדות הנבחרים שלו בענייני  
הישוב, ניהולו וקידומו, בשכנוע האוכלוסיה כי תשלם  
מיסים ואגרות ובגובה הולם יסייעו רבות בקידום  
הישוב.

אני אשמח להפגש אתך במסגרת הפגישות הקבועות  
והמיוחדות אשר אנו מקיימים עם מ.ש.מ. על מגזריו  
השונים מתוך רצון להמשיך ולקדם את המיגזר הערבי  
בישראל.

בכבוד רב,

ל.ל.ל.

הרב אריה דרעי

המנהל הכללי

#### העתק

1. מר י. שמיר, ראש הממשלה
2. מר ש. פרס, סגן ראש הממשלה ושר החוץ
3. השר מ. ארנס
4. מר מ. ניסים, שר האוצר
5. מר ד. תבורי, יו"ר מרכז שלטון מקומי
6. מר ע. גלבוע, יועץ רוח"מ לענייני ערבים.

מדינת ישראל  
משרד הפנים

המשנה למנהל הכללי

יז' באלול תשמ"ח  
30 באוגוסט 1988  
541

אצו ילל גינר,

הנדון: נושא לדיון

א. להלן רשימת הנושאים בסדר היום של ישיבות הוועדה:

1. ✓ שכונת הנוצרים ליד עוספיה.
2. ✓ הליכים משפטיים נגד אגודת הארבעים.
3. ✓ בעית המיקלוט של המבנים הבלתי חוקיים.
4. ✓ שילוט לזהוי בניה בהיתר.
5. דוברות.
6. נהלי דוות.
7. ✓ תכניות מיתאר לעיירות הבדואים בדרום.
8. ✓ הבג'צ של שבט זבארגה בטייבה.
9. ✓ מכ' יו'ר האגודה לזכויות הבדואים לראה"מ.
10. ✓ מדיניות תכנונית במגזר הערבי.

2. חברים המבקשים להעלות נושאים בסדר יומה של הוועדה, מתבקשים להודיעני בכתב או טלפונית ובמידת הצורך לצרף חומר רקע בכתב.

ב ב ר ק ו  
מ ר ק ו ב י ק

תוכנית מתאר ליישובי הכדואים בנגב

- מצב הסטטורי -

| הישוב                       | מספר חב' המתאר | הופקדה      | אושרה       | הערות                                                                                              |
|-----------------------------|----------------|-------------|-------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------|
| <u>תל-שבע</u><br>מ. אורון   | 1.172.02.7     | <u>3.83</u> | <u>4.85</u> | בתוקף                                                                                              |
| <u>רהט</u><br>א. קפלן       | 2.223.02.7     | <u>8.83</u> |             | המתכננים מכינים תכנית מתוקנת.<br>המחוז לא קיבל את הצעת המתכננים<br>לסיים קודם את התכניות המפורטות. |
| <u>כסייפה</u><br>ש. עמית    | 2.248.02.7     | 8.83        |             | אין תכנית אב לביוב.<br>ולק"ח מבקשת ביטול איזורי תכנון<br>בעתיד.<br>המתכננים מכינים תכנית מתוקנת.   |
| <u>ערוער</u><br>ד. לומן     | 1.310.02.7     | 8.83        |             | ולק"ח מבקשת ביטול איזורי תכנון<br>בעתיד.                                                           |
| <u>שגב-שלום</u><br>מ. בוכמן | 220.02.7       | 4.83        |             | אין אישור לתכנית אב לביוב.<br>ועדה המקומית המליצה על אישור<br>התכנית.                              |
| <u>אלקיה</u><br>נ. מגן      | 1.183.02.7     | 6.87        |             | אין אישור ולק"ח.<br>הוגשה תכנית ביוב לרשויות.                                                      |
| <u>חורה</u><br>פ. דרנל      | 177.02.7       | <u>3.76</u> |             | - אין תכנית מתאר.<br>- שכונה 10 ת.ב.ע. מאושרת,<br>שכונה 1 בהפקדה.                                  |

ההסתדרות הכללית של העובדים בארץ ישראל

## מועצת פועלי ערד

טל: 957391, 957054 - 057 • ת.ד. 71 • מיקוד 80750



ה' בתמוז תשמ"ח  
20 ביוני 1988  
153-308/88

לכבוד,  
מר יצחק שמיר  
ראש הממשלה  
ירושלים

אדוני הנכבד, הנדון: הריסת מבנים לא חוקיים במגזר הבדוי בנגב.

הנני מביא לידיעתך שבמשך חודש 5/88 נהרסו חשעה בתים שנבנו ללא היתר בניה ויש עוד כ-6,000 בתים שנבנו אצל הבדווים ללא היתר בניה.

לדעתי זוהי מדיניות קשה נגד הבדווים, אשר נחשבים לנאמנים למדינת ישראל, לעם ישראל, לצבא ההגנה לישראל וידועים כשכנים טובים ונאמנים לשכניהם היהודים.

לאור העובדות הקיימות ומאחר ואתה משמש גם כשר הפנים, אני מבקש ממך להואות על הפסקת צווי ההריסה ולעכב אותם עד שיוכלו הבדווים להגיע להסדר כולל בקשר לאדמותיהם ולבתיהם, או עד שיעברו לעיירות שמיועדות לקלוט אותם.

בכבוד רב,

מוסטפה אבו-רביע,  
רכז ההסת. בכטיפה.

העתק: מר שמעון פרס, מ"מ ראש הממשלה.



משרד הביטחון וההגנה

משרד הביטחון וההגנה

משרד הביטחון וההגנה

משרד הביטחון וההגנה  
05 888 8881  
881808-731

משרד,  
משרד הביטחון וההגנה  
משרד הביטחון וההגנה  
משרד הביטחון וההגנה

משרד הביטחון וההגנה, משרד הביטחון וההגנה

משרד הביטחון וההגנה, משרד הביטחון וההגנה  
משרד הביטחון וההגנה, משרד הביטחון וההגנה

משרד הביטחון וההגנה, משרד הביטחון וההגנה  
משרד הביטחון וההגנה, משרד הביטחון וההגנה

משרד הביטחון וההגנה, משרד הביטחון וההגנה  
משרד הביטחון וההגנה, משרד הביטחון וההגנה

משרד הביטחון וההגנה,

משרד הביטחון וההגנה,  
משרד הביטחון וההגנה.

משרד הביטחון וההגנה, משרד הביטחון וההגנה.

מר מרקוביץ: בדו"ח הועדה הבינמשרדית לבניה בלתי חוקית המלצנו על תיקון סעיף 238 א' לחוק התכנון והבניה לפיו לא יתלה בית המשפט צו הריסה מינהלי אלא אם הוכח לו שהבניה שבגללה ניתן הצו בוצעה כדין. התיקון לא הוגש בשל רצוננו לפתור את בעיה תקון מס' 25. יש לחדש הטיפול בתקון החוק בסעיף זה כדי למנוע עקיפת הצוים.

## הבניה הבלתי חוקית בטייבה ובאל-אטרש

מר רוס, ר' ענף פיקוח מרכז: בטייבה נבנו לאחרונה 19 מבנים מחוץ לגבולות תכנית המיתאר. הבניה היא בשני מקבצים האחד של הבדואים והשני מזרחית לכפר. בנו יסודות, לחלק מהמבנים יצקו את הגגות. המבנים טרם הושלמו והם בלתי מאוכלסים. הבניה הופסקה. הוגשו בקשות לבג'צ והוצא צו ביניים לעיכוב ההריסה.

קיימת בעיה עם הבדואים המחייבת פתרון.

מר גלבוע: את ההריסה יש להתחיל לא עם הבדואים, אלא עם המקבץ המזרחי.

מר מרקוביץ: בכל בניה בלתי חוקית חדשה נפעל לפי החלטת הממשלה, היינו הריסה לאלתר לפי צוים מינהלים. כעת נמתין להחלטת בג'צ.

מר דנינו: רב הבתים בדרום נהרסו ע"י בעליהם וזו הצלחה. אי אפשר לנהוג בשבט אל-אטרש בדרך שונה של דרישה לאכיפת החוק. היו פניות אלי מצד אלוף הפיקוד להתחשבות. עמדנו העקבית גרמה לכך שהם הרסו 3 בתים בעצמם. אסור לנו להיות סנגורים של בניה בלתי חוקית. מציע כי התביעה תדרוש בנוסף להריסה גם כסוי הוצאת ההריסה.

## הנחיות לתכנית מפורטת בענין בתים אפורים

מר גולני: העקרונות שהנחו אותנו הם:  
א. אין הכרה במקבץ בתים בלתי חוקיים כישוב;  
ב. היעוד המקורי של הקרקע לא ישונה;  
ג. יצויין המועד לקיומו של המבנה.

אדר' רדושר: מסביר את תוכן המסמך של ההנחיות שחופץ לחברי הוועדה במהלך הדיון. השיטה היא הכנת תכנית למקבץ בתים בהתבסס על צילום אוויר. כל בנין יקבל מספר סדורי וכל פרטיו ימולאו בטופס מיוחד. טופס זה ישמש כתעודה מטעם הוועדה המחוזית לשמוש במבנה.

לא יוצא היתר למבנה ולא ישונה יעוד הקרקע. לא תותר תוספת בניה. יש לקבוע מועד סופי לדחית צו ההריסה. מעלה את שאלת קו מלפון וחשמל. מציע כי קו מים זורמים יותר ואילו חשמל - ע"י דיזלגנרטור ומלפון ע"י פלאפון. זאת כדי למנוע תחושת מתן קביעות למקום כמקום ישוב.

אדר' גולני: אין צורך באישור ולק"ח כיון שאין שנוי ביעוד הקרקע.

גב' רווה: לא ישולם היטל השבחה כי אין שנוי ביעוד קרקע. ארנונה ומים יצטרכו לשלם עבור השרות שינתן להם.

מר שמש: הובן כי מבנים אפורים אינם להריסה והם יעמדו לגורלם עד שיתנונו.

מר קלעגי: מזכיר הצעתו לצבע צהוב לבדואים ואין להכלילם בבניה אפורה.

מר מרקוביץ: מסכם את הדיון: לאחר הוצאת תעודת השימוש יהיו צעדים משלימים של מו"מ לפנו למגרשים שיוצעו. התעודה תקבע תקופה של 5-10 שנים לשימוש, כדי לאפשר השלמת המו"מ. הבניה האפורה לא הומלצה לבדואים, אשר ועדות של פשרות צריכות לספל בהם בצפון ובדרום, הרעיון העיקרי הוא שמקבץ בתים אפורים אינו ישוב על כל המשתמע. אנו ערים לפרובלמטיקה ולמגבלות אך זהו הרע במיעוטו. מינהל התכנון מתבקש להוציא הנחיה לוועדות המחוזיות לתכנון ולבניה. גב' רוזה תבדוק ההיבט המשפטי של התעודה לשמוש תשומת לב לסעיף 266 לחוק התכנון והבניה.

#### ד. הסדרי פנוי בצפון

מר קלעג'י: יש מו"מ עם מספר משפחות ב-3 מקבצים של בדואים. בהסכם עם מו"מ אנו מרחיבים ישוב קיים של חוואלד ומעבירים לשם חלק מהבדואים.

מר גלילי: ר' ענף פקוח צפון מדווח על התקדמות בהעברה. בנואקיר בחרו 30 בדואים במגרשים. בערב איל ערמשה מבקשים להכנס לחוואלד. קימת בעיה כספית המעכבת את ההסדר.

מר בבאי: בינתיים יש מימון ואין בעיה כספית. ניתן להמשיך בפעולה.

מר קלעג'י: דרושים 1500 דולר להכנת תכנית פנוי לבנג'י. הוגשה בקשה למשרד.

#### ה. בתי ניקולה

מר גלילי: ישנה בניה חדשה כגון תוספת קומה ועבודות טיח. לגבי בניה זו אנו נוקטים בצעדים להריסתה.

מר בוכוולטר: הכוונה לבניה חדשה שלאחר דו"ח מרקוביץ.

#### סיכום:

1. יש להתמיד במדיניות הממשלה ולהרוס כל התחלת בניה בלתי חוקית חדשה ע"פ צוים מינהליים.

2. ההנחיה לתביעה תהא לדרוש הוצאות הביצוע של ההריסה. הדבר יכסה ההוצאות של הועדות וכן ידרבן הריסה עצמית על ידי בעלי המבנה.

3. הלשכה המשפטית של משרד הפנים מתבקשת לחדש הטיפול בהמלצה 35 של הועדה הבינמשרדית לבניה בלתי חוקית ובהצעת תיקון החוק כפי שפורטה בנספח י' (עמ' 61), כדי למנוע עקיפת צו הריסה מינהליים.

4. מינהל התכנון מתבקש להוציא הנחיה מקצועית לוועדות המחוזיות לתכנון ולבניה לגבי הכנת תכניות למבנים אפורים ולהוצאת "תעודת-שימוש". נציגת משרד המשפטים תכין לוועדה ח"ד לגבי התוקף המשפטי של התעודה.

5. הועדה ממליצה כי תוקף תעודת השימוש תהיה 5-10 שנים מיום הוצאתה.

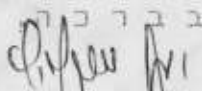
6. הועדה מחזקת את ידי ועדת הפשרות בצפון למציאת הסדרים לפנוי מרצון של הבדואים הגרים במבנים בלתי חוקיים למגרשים המיועדים למגורים.

הישיבה הבאה

נושאים בסדר היום לישיבה הבאה אשר תתקיים ביום ראשון כ"ב אלול תשמ"ח 4.9.88 בשעה 14:00, בחדר הישיבות של משרד הפנים, הקריה, ירושלים:

- א. שכונת הנוצרים ליד עוספיא.
- ב. שילוט לזהוי בניה בהיתר.
- ג. הליכים משפטיים נגד אגודת הארבעים.
- ד. בעית המיקלוט במבנים שנבנו ללא היתר.
- ה. דוברות.
- ו. נוהלי דיוח.

לדיון בסעיף ד' יוזמן ראש הג"א.

ב ב ר כ ר  


י' מרקוביץ

יו"ר הוועדה לעשום ולמעקב

העתק:

המנהל הכללי

חברי הוועדה

הממונים על המתוזות

עו"ד בני יערי, הלשכה המשפטית

אדר' יונתן גולני, מנהל מינהל התכנון

אדר' דב רדושר, מנהל האגף להנחיות תכנון

# מדינת ישראל

## משרד הפנים

היחידה הארצית לפיקוח על הבניה

תאריך: כ"ו בתמוז תשמ"ח  
11 ביולי 1988  
מספר: 88

4/9

א"ל  
4 יולי 1988

אל: חברי הוועדה ליישום ומעקב  
בנושא הבניה הבלתי חוקית

### הנדון: ישיבת וועדת מעקב

1. הנכם מוזמנים בזה לישיבה שתקיים בתאריך כ"ד אב, תשמ"ח, 7 באוגוסט 1988, בין השעות 14:00-16:00, במשרד הפנים בירושלים בחדרו של המשנה למנכ"ל מר יעקב מרקוביץ.

### 2. סדר היום:

א. הנחיות לתכנית מפורטת בענין "בתים אפורים" - מר דב רדושר.

ב. כלי תקשורת - דוברות.

ג. נוהלי דיווח.

3. הסיור שתוכנן ל- 21 יולי 1988 נדחה למועד אחר.

בברכה

עמנואל בוכולטר

מנהל היחידה הארצית לפיקוח על הבניה

מדינת ישראל

משרד הפנים  
היח' הארצים לפיקוח על הבניה

תאריך: ט' באלול תשמ"ח  
22 באוג' 1988  
מספר: 100

אברהם  
י"ג  
ה'תש"ח  
4/9  
אברהם  
אברהם

אל: חברי הועדה ליישום ומעקב  
בנושא הבניה הבלתי חוקית

הנדון: ישיבת ועדת מעקב

הנכם מוזמנים לישיבה שתתקיים בתאריך כ"ב באלול תשמ"ח  
4 בספטמבר 1988, בין השעות: 16.00 - 14.00 במשרד הפנים בירושלים  
בחדרו של יעקב מרקוביץ - המשנה למנכ"ל.

סדר היום:

1. דיווח
2. המשך דיון בנושאים מהישיבה הקודמת  
שלא נידונו מחמת חוסר זמן.

בברכה,

  
עמנואל בוכולטר  
מנכ"ז הועדה

עב/תב

# מדינת ישראל

## משרד הפנים

היחידה הארצית לפיקוח על הבניה

תאריך: א' בתמוז, תשמ"ח  
16 ביוני 1988

מספר: 80

אל: חברי הועדה ליישום ומעקב  
בנושא הבניה הבלתי חוקית

הנדון: סיור חברי ועדת מעקב  
במחוז הצפון.

בתאריך ז' באב, תשמ"ח - 21 ביולי 1988, בין השעות 09.00 - 15.00,  
תבצע הועדה סיור במרחב מחוז הצפון.

לוח זמנים ונושאים לביקור :-

09.00 - הגעה למחוז הצפון של משרד הפנים - חדר דיונים -  
נצרת עילית, בניני הממשלה.  
כיבוד קל וסקירה כללית.

09.30 - סיור בשטח.

- א. איזור בושמת טבעון - חילף.
- ב. מועצה מקומית משגב - בעית קאמנות - נחל צלמון.
- ג. חזרה לנצרת דרך צומת גולני - מעברות ופחונים  
לאורך הציר.

14.00 - ארוחת צהרים וסיכום.

בברכה,

עמנואל בוכולטר  
מרכז הועדה

# מדינת ישראל

## משרד הפנים

היחידה הארצית לפיקוח על הבניה

תאריך: כ"ה באייר, תשמ"ח

12 במאי 1988

מספר: 75

אל: חברי הועדה ליישום ומעקב

בנושא הבניה הבלתי חוקית

### הנדון: ישיבת ועדת מעקב.

הנכם מוזמנים בזה לישיבה שתתקיים בתאריך כ' בסיון, תשמ"ח  
5 ביוני 1988, בין השעות 14.30 - 16.30, במשרד הפנים בירושלים  
בחדרו של מר יעקב מרקוביץ - המשנה למנכ"ל.

### סדר היום:

1. דיווח.
2. מר משה גלזנר - הממונה על מחוז חיפה, יציג את ההצעה להגדרת מעמדם של המבנים האפורים.
3. עו"ד תמר רווה ועו"ד יחזקאל לוי, יציגו את ההצעה להגדרת מעמדם של המבנים האפורים.

בברכה,

עמנואל בוכולטר

מרכז הועדה

מדינת ישראל  
משרד הפנים

י"א' בניסן תשמ"ח  
29 במרס 1988  
(100)

ג-ט

לכבוד

דר' יוסף גינת, יועץ מ"מ ראש הממשלה  
מר אמיר חשין, עיריית ירושלים  
אל"מ ראובן לוי, מינהל אזרחי איו"ש  
מר י' טוב, סגן מנהל מינהל האוכלוסין

א.נ.

הנדון: ועדת הגוי - סקר משפחות המתגוררות בירושלים  
סימוכין: סיכום ישיבת הועדה 1/88 מ - 20.1.88

1. בהתאם לסיכום הוועדה לב"י הנכם מוזמנים לדיון בנידון.

2. סדר היום:-

א. נתונים על תושבות מזרח ירושלים ללא רישום בן-זוג.

ב. הכנת הסקר.

3. הפגישה תתקיים ביום ב' כד' ניסן תשמ"ח (11.4.88) בשעה 16.00  
במשרדי (קרית הממשלה, בנין מס' 2, משרד הפנים).

4. נא אשרו השתתפותכם (טל' 636702 - 02 - רותי)

בברכה  
י.מרקוביץ  
המשנה למנהל הכללי

מדינת ישראל  
משרד הפנים

כח' בניסן תשמ"ח  
15 באפריל 1988  
(100)

לכבוד  
דר' יוסף גינת, יועץ מ"מ ראש הממשלה  
מר אמיר חשין, עיריית ירושלים  
אל"מ שמואל שגב, יועץ לענייני ערבים  
מר י' טוב, סגן מנהל מינהל האוכלוסין

א.נ.

הנדון: ועדת הגוי - סקר משפחות המתגוררות בירושלים  
סימוכין: סיכום ישיבת הועדה 1/88 מ - 20.1.88

1. בהתאם לסיכום הוועדה לב"י הנכם מוזמנים לדיון בנידון.

2. סדר היום:-

א. נתונים על תושבות מזרח ירושלים ללא רישום בן-זוג.

ב. הכנת הסקר.

3. הפגישה תתקיים ביום א' כח' אייר תשמ"ח (15.5.88) בשעה 10.00  
במשרדי (קרית הממשלה, בנין מס' 2, משרד הפנים).

4. נא אשרו השתתפותכם (טל' 636702 - 02 - רותי)

בברכה  
  
י. מרקוביץ  
המשנה למנהל הכללי

# מדינת ישראל

## משרד הפנים

היחידה הארצית לפיקוח על הבניה

תאריך: ד' בניסן, תשמ"ח  
22 במארס 1988

מספר: 62

למחלקת  
הבניה  
במנהל  
הארצית  
לפיקוח  
על הבניה

אל: חברי הוועדה ליישום ומעקב  
בנושא הבניה הבלתי חוקית

### הנדון: ישיבת ועדת מעקב.

הנכם מוזמנים בזה לישיבה שתתקיים בתאריך י"ד באייר, תשמ"ח  
1 במאי 1988, בין השעות 14.00-16.00, במשרד הפנים בירושלים  
בחדרו של מר יעקב מרקוביץ המשנה למנכ"ל.

### סדר היום:

1. דיוו"ח.
2. דיוו"ח של הממונה על מחוז ירושלים - מר אלי סויסה  
על בניה שלא כדין במרחב ירושלים מינואר-דצמבר 1987.
3. מר משה גלזנר - הממונה על מחוז חיפה, יציג את ההצעה  
להגדרת מעמדם של המבנים האפורים.

הישיבה שנועדה ל-10 באפריל מתבטלת.

בברכה  
עמואל בוכולטר  
מרכז הועדה

# מדינת ישראל

## משרד הפנים

היחידה הארצית לפיקוח על הבניה

תאריך: ב' בניסן, תשמ"ח  
20 במארס 1988

מספר: 60

Handwritten notes and signatures at the top right of the page, including a large signature and the number 17.4.

אל: חברי הוועדה ליישום ומעקב  
בנושא הבניה הבלתי חוקית

הנדון: ישיבת וועדת מעקב.

הנכם מוזמנים בזה לישיבה שתקיים בתאריך כ"ג בניסן, תשמ"ח  
10 באפריל 1988, בין השעות 14.00-16.00, במשרד הפנים בירושלים  
בחדרו של המשנה למנכ"ל מר יעקב מרקוביץ.

### סדר היום:

1. דיוו"ח.
2. דיוו"ח של ממונה על מחוז ירושלים - מר א. סויסה  
על בניה שלא כדין במרחב ירושלים מינואר-דצמבר 1987.

בברכה  
מ/כמ"מ  
עמנואל בוקולטר  
מרכז הועדה

מדינת ישראל  
משרד הפנים

ירושלים, כ"ב באדר התשמ"ח  
11 במרץ 1988

לשכת המשנה למנהל הכללי

אל: חברי הוועדה ליישום ומעקב

הנדון: סיכום דברים משיבת הוועדה (מס' 6) ליישום ומעקב  
של החלטות וועדת השרים בנושא הבניה הבלתי חוקית

בישיבה אשר התקיימה ביום א' י"ז באדר התשמ"ח (6.3.88).

השתתפו: י' מרקוביץ, א' בבאי, ת' רווה, א' זוהר, ע' בוכוולטר,  
סנ"צ י' בן-דרור.

מוזמנים: מר מ' גלזנר, הממונה על מחוז חיפה.  
מר ש' דנינו, הממונה על מחוז הדרום.

סדר היום: דיוח הממונים על מחוזות חיפה והצפון על מצב תכניות המיתאר  
והבניה הבלתי חוקית וההתארגנות לטיפול בבניה הבלתי חוקית.

מר מ' גלזנר: א. במחוז חיפה הוחל השימוש בתיקון לחוק התכנון והבניה המעניק  
סמכויות ליו"ר הוועדה המחוזית להוציא צווים מינהליים.  
הוצא צו הריסה מינהלי לגבי מבנה גדול שהוחל בבניתו באיזור  
פארק הכרמל בעוספיה. הבניה הופסקה ומועד אחרון לביצוע  
ההריסה נקבע ל- 16.3.88.

ב. המחוז ביקש מהמשטרה הריסת 5 מבנים בשטח אש 105 ליד תחנת  
המשטרה בואדי ערה. המשטרה לא נתנה את הסיוע וההריסות לא  
בוצעו. מועד אחרון להריסת אחד המבנים בהתאם להחלטת בית  
המשפט הוא אפריל 1988.

ג. מתוך 23 ישובים ערביים ודרוזיים ל-18 מהסתכניות מתאר  
מאושרות ומעודכנות. ב-5 ישובים התכניות הן בתהליך אישור  
והפקדה. הבעיות הן בעיריית אום-אל-פחם ולאחרונה נתגלו  
עתיקות בשטח ראס-עלי.  
התכניות בתהליך אישור הן של בקה-אל-גרביה, ערה, ערערה  
וגיסר-איל-זרקא.

ד. ישנה בלימה בבניה הבלתי-חוקית בתחום השטחים הפתוחים,  
היינו בתחום הגלילי, אך אנו נכנסים לתקופה קשה. הבלימה  
תמשך אם תהיהנחישות החלטה מצד כל גורמי הממשלה.

ה. הוועדות המקומיות לתכנון ובניה טרם החלו לדווח על הפרות  
חוק התכנון והבניה כנקבע בתקנות.

ו. מתנהל משא ומתן על התפנות ממבנים בלתי חוקיים למגרשים  
שבהם ניתן לבנות כלהלן:-

- (א) ערב-איל-חילף - המו"מ נמשך;
- (ב) אבו-איל-הג'א - המו"מ נקטע. מבקשים להשאר במקומם  
ולהוסיף להם 100 מגרשים לבניה.

(ג) שכונת הנוצרים בעוספיה - המו"מ נמשך;  
(ד) מו"מ עם אל-אריען ועם משפחת עיאד.  
קימת התערבות מצד גורמים ממשלתיים והדבר מפריע למו"מ. גם  
הבטחות של חברי כנסת יוצרות אי נכונות במשא ומתן. הבסיס  
למשא ומתן חייב להיות דו"ח ועדת מרקוביץ.

ז. לגבי ההתארגנות הפנימית - גויס ראש צוות ופקח. ההסדר עם  
הסיירת הירוקה טרם מופעל. נתקבלו 2 ג'יפים, ציוד ותצלומי  
אוויר חדשים לכל המחוז.

מר ע' בוכוולטר: א. פענוח תצלומי האוויר האחרונים לעומת תצלומי האוויר ממרץ  
1986 מראים כי נבנו 55 מבנים אסורים במחוז חיפה.

ב. מול ביה"ס לשוטרים בשרעם ישנו בית ומוסך. בהתאם לפס"ד יש  
להרוס המוסך עד 19.4.88 והדבר מותנה בסיוע המשטרה.

מר בן-דרור: מדיניות המשטרה לגבי ביצוע הריסות של מבנים בלתי חוקיים  
לא השתנתה - המשטרה קובעת את העתוי למתן הסיוע לפי המצב  
המבצעי.

מר דנינו: א. ישנה התקדמות בהכנת תכניות המיתאר לשובים הבדואים:-  
- התכנית לתל-שבע מאושרת.  
- לשגיב אושרו תכניות מפורטות לשלב א' ו-ב'. יש בעיה עם  
ולק"ח.  
- לגיה - שמיעת התנגדויות נמשכת.  
- חורה - היתה תכנית מאושרת, דרשו שינויים ומחכים  
למתקנת.  
- ערוער - הופקדה תכנית 83; אין אישור ולק"ח.  
- כסיפה - הוחלט להפקיד את התכנית.  
- רהט - התכנית הושלמה והופקדה.  
הבעיה של עיכוב התכניות היא העדר תכנית אב לביוב.

ב. יש אכזבה גדולה מעבודת הסיירת הירוקה. היא נעלמה מהשטח  
והטענה היא - וכוחים עם המשרד ואי קבלת תשלומים.

ג. יותר ויותר בדואים המקבלים צו הריסה מבצעים אותו בעצמם.  
ב- 86-87 נהרסו על ידם 70 בתים מתוך 100. 23 מבנים שנהרסו  
היו מבניה קשה.

ד. נתקבל מפקח נוסף ויש לצפות לאפקטיביות גדולה יותר של  
הפיקוח. הבדואים חשים בשנוי ובאים לבקש להתחשב במצבם  
הכלכלי והסוציאלי לצורך האמור.

מר בבאי: א. הרפיון בעבודת הסיירת חל בגלל היחסים עם משרד הפנים.  
בחורי הסיירת הם טובים ונכונים לעבוד בכל שעות היממה.

ב. משרד הבנוי והשכון צריך לקדם את תכנית הביוב והאוצר צריך  
להקציב תקציב לפיתוח העיירות.

ג. בשנת 1987 נתנו כ- 200 מגרשים לבדואים בדרום.

מר בן דרור: משטרת הנגב גלתה נחישות בהריסת המסגדים ברהט. המשטרה תתן  
תשובתהגם לגבי המבנים הבלתי חוקיים בדרום.

מר בוכוולטר: הבעיה עם הסיירת שהיא אינה מוכנה לעבוד לפי תכנית עבודה.  
הנושא ידון בין המנכ"לים.

סיכום:

=====

- א. הממונה על מחוז חיפה מתבקש להעביר סיכומיו בכתב.
- ב. יש לזרז סיכום ההסדר עם הסיירת.
- ג. יש לזרז הפעלת תקנות הדיווח של הועדות המקומיות לתכנון ולבניה.
- ד. פענוח תצלומי האויר בהשואה לתצלומי מרץ 86 יאפשרו לוועדה לקבל תמונה נאמנה לגבי השינויים שחלו.
- ה. בדיון על פנית השר שחל חיבור "בתים אפורים" לחשמל, הדגישו כל משתתפי הדיון כי חיבור כזה יצור לגיטימציה למצב הקיים ולא ידרבן הגשת תכניות. כמו-כן החיבור הוא בניגוד לחוק קצב. הגמישות יכולה להיות כאשר יש תכניות מאושרות ועדין אין האישור הפורמלי. חיבור לחשמל יכלול חיבור למים וטלפון.
- ו. הישיבה הבאה של הוועדה תתקיים ביום ראשון, כ"ב בניסן התשמ"ח (10.4.88), בשעה 14:00 במשרד הפנים, לשכת המשנה למנכ"ל.

ב ב ר כ ה י  
מרקוביץ

העתק:

משתתפי הדיון

# מדינת ישראל

## משרד הפנים

היחידה הארצית לפיקוח על הבניה

תאריך: כ"ו בשבט, תשמ"ח  
14.2.88

מספר: 45

אל: חברי הוועדה ליישום ומעקב  
בנושא הבניה הבלתי חוקית

הנדון: ישיבת וועדת מעקב.

הנכם מוזמנים בזה, לישיבה שתתקיים בתאריך י"ז באדר, תשמ"ח,  
6 במרץ 1988, בין השעות 14.00-16.00, במשרד הפנים בירושלים  
בחדרו של המשנה למנכ"ל מר יעקב מרקוביץ.

### סדר היום:

|               |                                                                                                                                                           |
|---------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 14.00 - 14.15 | דיוו"ח.                                                                                                                                                   |
| 14.15 - 15.00 | דיוו"ח ע"י ממונה מחוז חיפה - מר משה גלזנר<br>על מצב תוכניות מיתאר של הכפרים הערביים<br>והדרוזים - מחוז חיפה, בהיקף בניה שלא כדין<br>בכפרים אלה בשנת 1987. |
| 15.00 - 15.30 | דיוו"ח ע"י הממונה על מחוז הדרום - מר ש. דנינו<br>על מצב תוכניות מיתאר בישובים הבדווים, והיקף<br>בניה שלא כדין במרחב מחוז הדרום.                           |

בברכה,

עמנואל סולסטר  
מרכז הוועדה

מדינת ישראל  
משרד הפנים

כ' בשבט תשמ"ח  
8 בפברואר 1988  
(40) הועדה ליישום

אל: חברי הוועדה ליישום ולמעקב

הנדון: סיכום דברים משיבת הוועדה (מס' 5) ליישום ומעקב  
של החלטות ועדת השרים בנושא הבניה הבלתי חוקית

1. בישיבה אשר התקיימה ביום א', י"ט בשבט תשמ"ח (7.2.88).

השתתפו: י. מרקוביץ, דר' י. גינת, מר א' בבאי, מר ע' גלבוט, מר א' זוהר  
מר מ' גלזנר, מר עמרם קלעג'י, גב' סופי אלדור, מר א' וויס  
ומר ע' בוכוולטר.

נעדרה: גב' תמר רווה.

2. דיווח:

א. פורסמו ברשומות תיקון חוק התכנון והבניה ותקנות הדיווח על  
בניה בלתי חוקית.

ב. מר בוכוולטר דיווח על ההתארגנות במשרד הפנים ובסירת הירוקה.  
אנשי הסירת יעברו השתלמות והסירת תתחיל בפעולתה ב-21.3.88.  
נוהלי שיתוף פעולה סוכמו בין המשטרה, המינהל והסירות. ישנם 4  
מבנים המיועדים להריסה:  
(1) שטח אש 105, לא מאויש;  
(2) מסגריה, לא מאוישת מול משטרת שפרעם;  
(3) 2 צריפים בלתי מאוישים שהוקמו בימים אלה בדרום והיום הוצאו  
צוי הריסה.  
צילומי האויר מתבצעים ומתמסדת מערכת המידע דרך תצ"א.

ג. מר שיש דיווח על 61 בתים המופיעים בדו"ח הוועדה ומהם 10  
להריסה. היתר ישולבו בתכניות מיתאר שישונו. העלה בעית 30 המבנים  
בקלנסה המחייבים שנויים בתכנון קו מתח גבוה ובעית ההטיה של  
מעבר הקו באדמות טייבה. לאחר התאריך הקובע (הקמת "ועדת  
מרקוביץ") הוקמו 6 מבנים בטייבה וקיים חשש כי ראש המועצה משתף  
פעולה עם מפירי החוק. המשטרה משתפת פעולה וגרמה להפסקת הבניה.

ד. מר קלעג'י מסר רשימת מבנים להריסה - מעל מאתיים. יש להקים מינהל  
הביצוע כדי לספל בפנאי. קיים ש"פ מלא עם המשטרה. בשנה האחרונה  
נתווספו 21 מבנים בלתי חוקיים, מהם נהרסו ע"י הבונים עצמם - 6,  
בלחץ המחוז ובסיוע המשטרה. הסיפול בשינויים בתכניות המיתאר  
מתקדם.

### 3. מינהלת הביצוע

א. עקרונות ממ"י לטיפול במפונים בצפון ובחיפה המתייחסים לבניה בלתי חוקית על אדמות פרטיות הם כלהלן:-

1. שטח אדמה חליף;
2. פצוי על המבנה העובר לבעלות ממ"י.

ב. משרד השיכון יסייע בפתרון בעיות איכלוס, היינו משכנתא, הלוואות.

ג. מינהלת הביצוע בצפון - מר עמרם קלעג'י (יו"ר), מר אבנר רובינשטיין, מוטי משיח ונציג מ' השיכון.

ד. מינהלת הביצוע בחיפה - מר משה גלזנר (יו"ר), מר קפלן, מוטי משיח ונציג משרד השיכון.

ה. תפקידי מינהלת הביצוע הם:-

1. לנהל מו"מ עם המפונים או נציגם.
2. להחליט לגבי אופן הטיפול, כאשר הבצוע הוא בידי המשרדים הנוגעים בדבר.
3. באם לא תהא נכונות מצד בעלי המבנים לפנות אותם בהתאם להצעות שיוצעו ע"י המינהלת יוכל יו"ר הועדה המחוזית להחליט על המשך הטיפול בהוצאה לפועל של החלטות בית המשפט, לרבות הריסה.
4. לקבוע את סדר העדיפויות של טיפול הועדה בבתים שנועדו להריסה והבתים האפורים ולהוציא תוכנית שנתית למשרד השיכון, ממ"י ומשרד הפנים.

ו. הממונים על המחוזות יזמנו את מינהלות הביצוע במהלך החודש הזה כדי לגבש את היקף הבעיה, נוהלי העבודה ולוח זמנים. דרוח יוגש לוועדת המעקב לקראת הישיבה הבאה.

4. הישיבה הבאה תתקיים ביום ראשון 6.3.88 בשעה 14.00 ותמשך שתיים. הממונה על מחוז חיפה ידווח על ביצוע המלצות ועדת מרקוביץ במחוזו ובניה בלתי חוקית חדשה.

ב ב ר כ ה  
י. מ. קוביץ  
המשנה למנהל הכללי

מדינת ישראל

ג' א' 5748

3

4/6

מ/ס 4/6 א/ס 4/6

משרד הפנים

היח' הארצית לפיקוח על הבניה

י' בחשון תשמ"ח

2.11.87

תאריך:

25

מספר:

10-11.87

אל:

חברי הוועדה

ליישום ומעקב בענין הבניה הבלתי חוקית.

הנדון: ישיבת וועדת מעקב

1. הנכם מוזמנים לישיבה של הוועדה אשר תתקיים

בתאריך ט' בכסלו תשמ"ח

6 בדצ' 1987

בין השעות 1400 - 1600

במשרד הפנים בירושלים

במשרדו של המשנה למבכ"ל מר יעקב מרקוביץ.

2. סדר היום:

א. דיווח.

ב. המשך דיון על כלי יישום למימוש החלטות ומדיניות הממשלה

בנושא אכיפת חוק התיכנון והבניה ע"פ דו"ח "ועדת מרקוביץ"

ב ב ר כ ה

עמנואל בוכולטר

מרכז הוועדה.

100-100000-100000

100-100000-100000

100-100000-100000

100-100000-100000

100-100000-100000

100-100000-100000

100-100000-100000

100-100000-100000

100-100000-100000

100-100000-100000

100-100000-100000

100-100000-100000

100-100000-100000

100-100000-100000

100-100000-100000

100-100000-100000

100-100000-100000

100-100000-100000

100-100000-100000

מדינת ישראל

משרד הפנים

היח' הארצית לפיקוח על הבניה

תאריך: ר' בתשרי התשמ"ח  
29 בספטמבר 1987

מספר: 21

אל:

חברי הוועדה

ליישום ומעקב בענין הבניה הבלתי חוקית.

הזרז: ישיבת וועדת מעקב

1. הבכס מוזמנים לישיבה של הוועדה אשר תתקיים

בתאריך ט' בחשון התשמ"ח

1 בנוב' 1987

בין השעות 1400 - 1600

במשרד הפנים בירושלים

במשרדו של המשנה למנכ"ל מר יעקב מרקוביץ.

2. סדר היום :

א. דיווח על התקדמות הקמת מערך פיקוח על הבניה.

ב. דיון במימוש החלטת הממשלה, להמליץ על כלי יישום למימוש מדיניות הממשלה.

ב ב כ ה ,

עמנואל בוכוסטר

מרכז הוועדה.

# מדינת ישראל

משרד הפנים

היח' הארצית לפיקוח על הבניה

ו' בתשרי התשמ"ח  
תאריך: 29 בספטמבר 1987

מספר: 21

אל: נג"מ 33 כי"נקר

סיכום דיון משיבה מס' 1/87 של  
הוועדה ליישום ומעקב בנושא הבניה  
הבלתי חוקית

השתתפו: י. מרקוביץ, משנה למנכ"ל משרד הפנים  
ע. גלבוע, עוזר בכיר לשר ארנס א. בבאי  
סמנכ"ל ממ"י, ת. רוה, משרד היועץ המשפטי לממש'  
א. זוהר, סגן מזכיר הממשלה, ע. בוכולטר  
מרכז הוועדה.

בעדרו: דר' י. גינת, יועץ למ"מ רה"מ ושר החקלאות  
בצ"מ ד. בריבקר מטא"ר מ"י.

## כללי

1. מר מרקוביץ סקר את החלטות הממשלה בבידון, כפי שפורטו במסמך שבמסר לחברי הוועדה והציע את הגדרת תפקידי הוועדה ובוהלי עבודתה.
2. מר בוכולטר סקר את הפעולות שבעשו עד כה כלהל"ן:-
  - א. הוחל בהקמת היחידה הארצית לפיקוח על הבניה הבלתי חוקית במשרד הפנים.
  - ב. קוימו כנסי הסברה בועדות המחוזיות בהשתתפות יושבי ראש הוועדות המקומיות לתכנון ולבניה ובהם הוסברו הממצאים והמסקנות של דו"ח מרקוביץ.
  - ג. בוצעו השתלמויות ל - 240 מפקחי הועדות המקומיות לתכנון ולבניה.
  - ד. הוכן מערך מיחשוב לועדות המחוזיות ותכנה שתקלוט את המידע על הפרות בניה ותשמש ככלי ביהולי לפיקוח על הבניה.
  - ה. הוקם מערך קשר אלחוטני ארצי ומחוזי למערך הפיקוח של משרד הפנים.

- ו. הוכבו תקנות ע"י חוק התכנון והבניה באשר לחובת דווח על הפרות בניה ע"י הוועדות המקומיות התקנות אושרו ע"י המועצה הארצית לתכנון ולבניה והועברו לטיפול משרד המשפטים.
- ז. בוהלי שיתוף הפעולה בין גורמי המשרד, המשטרה, הסיירת הירוקה וממ"י סוכמו החודש.
- ח. העיכוב בהפעלה מלאה הוא בשל אי אישור התקציב ע"י אגף התקציבים המפרש את החלטת הממשלה על ההקצאה של 1,6 מליון בניגוד לכוונת ההחלטה.

3. בוהלי עבודת הוועדה

- א. הוועדה תתכנס אחת לחודש לדיון.
- ב. יו"ר הוועדה יקבע את סדר היום של הישיבה.
- ג. סדר היום יופץ למשתתפים מבעוד מועד ע"י מרכז הוועדה.
- ד. יו"ר הוועדה רשאי לזמן לישיבות הוועדה גורמים ו/או אישים העשויים לתרום לקידום תפקידי הוועדה.
- ה. "מנין חוקי" בישיבה הוא שני שלישים של חברי הוועדה.

- ו. החלטות הוועדה תתקבלנה ברוב קולות וכאשר הקולות שקולים, יכריע קולו של יו"ר הוועדה.
- ז. ישיבות הוועדה תהיינה סגורות.

#### 4. סיכום דיון

- א. מבהל היחידה הארצית לפיקוח על הבניה יהא מרכז הוועדה.
- ב. מאשרים את תפקידי הוועדה כמוצע, כפוף לתיקון סעיף 6 במקום "מחוז הצפון" צ"ל "מחוזות הצפון וחיפה" תפקידי הוועדה הם כמפורט להלן:
  - (1) להבחנות את משרדי הממשלה ולסייע ביישום המלצות הוועדה הבינמשרדית לבניה בלתי חוקית במגזר הערבי והדרוזי (להלן "ההמלצות") אשר אושרו ע"י הממשלה.
  - (2) לבקש ממשרדי הממשלה ומהגורמים הנוגעים בדבר דווח על התארגנותם לביצוע ההמלצות ולוח זמנים.
  - (3) לעקוב אחר ביצוע ההמלצות ולדווח לוועדת השרים לבניה בלתי חוקית ולמזכירות הממשלה.
  - (4) לקבל מהיחידה הארצית לפיקוח על הבניה במשרד הפנים דווח שוטף בקשר להריסת מבנים, מידע על הבניה הבלתי חוקית והפעילויות המינהליות והמשפטיות לאכיפת החוק ע"י מוסדות התכנון וגורמי האכיפה.
  - (5) להמליץ בפני ועדת השרים על כלי יישום למימוש מדיניות הממשלה, כפי שבאה לביטוי בחלטותיה.
  - (6) לפעול למימוש כינון מינהלה בינמשרדית לפנוי הנדואים במחוזות הצפון וחיפה לישובים מרוכזים (החלטה בבח/3 מ-10.8.87).
- ג. מאשרים את צוהל עבודת הוועדה, כמפורט בסעיף 3.
- ד. כדי למלא אחר החלטות הממשלה ופנית ראש הממשלה ושר הפנים להפעיל את מערכת האכיפה, פונה הוועדה לאגף התקציבים לזרז העברת התקציבים למשרד הפנים.
- ה. בישיבת הוועדה הבאה יכלל בסדר היום: הקמת מינהלת במחוזות הצפון וחיפה, מרכז הוועדה יכין הצעה לדיון, לאחר ברור עם גורמי השטח.
- ו. ישיבות הוועדה יתקיימו בימי ראשון בשבוע של השבוע הראשון בכל חודש בשעות 1400 - 1600 במשרדו של מר מרקוביץ בירושלים.

עמנואל בוכולטר

מרכז הוועדה.

ו' בתשרי התשמ"ח  
29 בספטמבר 1987

הקמת מנהלות ביצוע  
הצעה לדיון

כללי

1. בדיון ועדת המעקב בתאריך 1 בוב' 1987 יידון נושא הקמת מנהלת ביצוע במחוזות הצפון וחיפה (אני מציע לצרף גם את מחוז המרכז לטיפול של אותה מנהלת ביצוע).

2. לפי הצעתי תפעלנה שתי מנהלות ביצוע והן:-  
א. מנהלת ביצוע למחוזות צפון, חיפה, ומרכז.  
ב. מנהלת ביצוע למחוז הדרום.

3. הצעה זו עוסקת גם במבנה ומתן מעמד סטטוטורי "למנהלת הפשרות" הפועלת במרחב מחוז הדרום שתהפוך למנהלת ביצוע במבנה כמפורט להל"ן.

תפקידי מנהלת הביצוע

4. להל"ן פירוט עיקר תפקידיה של מנהלת הביצוע:-  
א. להוציא לפועל באמצעות המשרדים הנוגעים בדבר את המלצות "ועדת מרקוביץ" הדנות בהריסת מבנים בלתי-חוקיים, בתים "אפורים" ובקורות יישוב "אפורות" שהוקמו שלא כדין.  
ב. להמליץ למשרד הפנים / מחוזות על סדר עדיפויות בביצוע הריסת המבנים. (בהתבסס על צורכי תיכנון ארציים / מחוזיים ואשפרויות ביצוע בעין).  
ג. להמליץ במשותף עם המחוז הנוגע בדבר על לוח-זמנים למימוש ההמלצות כמפורט בסעיף א'.

מבנה מנהלת ביצוע

5. להל"ן פירוט מבנה המנהלת:-  
א. נציג משרד הפנים חבר  
ב. נציג משרד השיכון והבינוי חבר  
ג. נציג משרד החק' (ממ"י) חבר  
ד. נציג משרד ר' הממשלה חבר  
ה. נציג משרד המשפטים חבר  
ו. נציג משרד האוצר חבר

5. בציגים קבועים במנהלת (לצורכי ייעוץ)

- (1) בציג מחוז משרד הפנים הנוגע בדבר.
- (2) בציג מחוז ממ"י הנוגע הדבר.
- (3) בציג מחוז משרד השיכון והביטוח הנוגע בדבר.

סמכויות "מנהלת הביצוע"

6. יש צורך להקנות למנהלת הביצוע, סמכויות שתאפשרנה לה לבצע את תפקידיה, הסמכויות צריכות להיות בנושאים הבאים :-
- א. הצעות לחילופי קרקע / קביעת קרקע.
  - ב. קביעת גובה תשלום פיצויים (בעת הצורך).
  - ג. קביעת גובה מעבק "התארגנות-מחדש".
  - ד. קביעת סדר ביצוע הריסות, בתיאום עם מחוז משרד הפנים הנוגע בדבר.
  - ה. קביעת לוח זמנים בתיאום עם המחוז של משרד הפנים הנוגע בדבר למימוש המלצות ועדת מרקוביץ כמפורט בסעיף 4.

  
עמנואל בוכולטר

מרכז הורעדה.

מדינת - ישראל  
משרד הפנים

טז' אלול תשמ"ז  
10 בספטמבר 1987

לשכת תעבורה

הוועדה ליישום ומעקב בנושא הבניה הבלתי חוקית

א. הרכב

בהתאם להחלטה מס' בבח/1 של ועדת השרים לענין הבניה הבלתי חוקית  
במגזרים הערבי והדרוזי מיום טו' באב תשמ"ז (10.8.87) הוחלט:-

לקבוע את הוועדה כדלקמן כועדה ליישום החלטות הממשלה וועדת השרים  
בנושא הבניה הבלתי חוקית ולמעקב בנידון:-

|                              |         |
|------------------------------|---------|
| נציג שר הפנים                | - יו"ר  |
| נציג שר החקלאות              | - חבר   |
| נציג שר המשפטים              | - חבר   |
| נציג שר המשטרה               | - חבר   |
| נציג ראש הממשלה              | - חבר   |
| נציג מ"מ ראש הממשלה ושר החוץ | - חבר   |
| נציג מזכירות הממשלה          | - משקיף |

ב. תפקידים

1. להנחות את משרדי הממשלה ולסייע ביישום המלצות הוועדה  
הבינמשרדית לבניה בלתי חוקית במגזר הערבי והדרוזי (להלן  
"ההמלצות") אשר אושרו ע"י הממשלה.
2. לבקש ממשרדי הממשלה ומהגורמים הנוגעים בדבר דווח על  
התארגנותם לביצוע ההמלצות ולוח זמנים.
3. לעקוב אחר ביצוע ההמלצות ולדווח לוועדת השרים לבניה בלתי  
חוקית ולמזכירות הממשלה.
4. לקבל מהיחידה הארצית לפקוח על הבניה במשרד הפנים דווח שוטף  
בקשר להריסת מבנים, מידע על הבניה הבלתי חוקית והפעילויות  
המינהליות והמשפטיות לאכיפת החוק ע"י מוסדות התכנון  
וגורמי האכיפה.
5. להמליץ בפני ועדת השרים על כלי יישום למימוש מדיניות הממשלה,  
כפי שבאה לביטוי בהחלטותיה.
6. לפעול למימוש כינון מינהלה בינמשרדית לפנוי הבדואים במחוז  
הצפון ליישובים מרוכזים (החלטה בבח\3 מ-10.8.87).

STATE OF NEW YORK  
JANUARY 1, 1901

TO THE HONORABLE THE COMMISSIONER OF THE LAND OFFICE

SIR:

I have the honor to acknowledge the receipt of your letter of the 27th inst.

and in reply to inform you that the same has been forwarded to the proper authorities.

I am, Sir, very respectfully,  
Yours very truly,  
J. B. CROSSLAND  
Attorney General

Very truly,  
J. B. CROSSLAND

I have the honor to acknowledge the receipt of your letter of the 27th inst.

and in reply to inform you that the same has been forwarded to the proper authorities.

I am, Sir, very respectfully,  
Yours very truly,  
J. B. CROSSLAND

I have the honor to acknowledge the receipt of your letter of the 27th inst.

and in reply to inform you that the same has been forwarded to the proper authorities.

I am, Sir, very respectfully,  
Yours very truly,  
J. B. CROSSLAND

ג. החלטות ממשלה הדנות בנושא

1. החלטה מס' 205 משיבת הממשלה ביום א' טז' בשבט התשמ"ז (15.2.87) בענין דוח הועדה הבינמשרדית לבניה בלתי חוקית במיגזרים הערבי והדרוזי (דו"ח מרקוביץ) -

א. לאמץ עקרונית את דו"ח הועדה הבינמשרדית לבניה בלתי חוקית במגזרים הערבי והדרוזי, בכפוף לאמור בסעיף להלן.

ב. להטיל על ועדת שרים בהרכב: ראש הממשלה ושר הפנים - יו"ר, ממלא-מקום ראש הממשלה ושר החוץ, סגן ראש הממשלה ושר הבנוי והשיכון, שר האוצר, שר האנרגיה והתשתית, שר החקלאות ושר המשטרה, שר משפטים, השר מ.א.רנס והשר ע.ויצמן - לקבוע את לוח הזמנים, חלופות אפשריות ודרכי ביצוע. לשם כך רשאית ועדת השרים לבקש מהועדה הבינמשרדית להשלים פרקים נחוצים בדו"ח.

ג. היועץ המשפטי לממשלה ישתתף בעבודת הועדה.

ד. הממשלה תפעל, בדגש מיוחד לאכיפת החוק ולמניעת בניה בלתי חוקית בעתיד.

2. החלטת ועדת השרים בב"ח/2 מיום טו' באב התשמ"ז (10.8.87) בענין הקמת ועדת מעקב לנושא הבניה הבלתי חוקית - ראה סעיף א' לעיל.

3. החלטת ועדת השרים בב"ח/1 מיום טו' באב התשמ"ז (10.8.87) בענין פיקוח ואכיפה בנושא הבניה הבלתי חוקית. על החלטה זו הוגש ערר ע"י שר האוצר והממשלה בישיבתה מיום כח' באב התשמ"ז (23.8.87) תקנה את החלטת ועדת השרים, החלטה זו מספר 649 מצ"ב כנספח א'

4. החלטת ועדת השרים בב"ח/3 מיום טו' באב התשמ"ז (10.8.87) בענין דוח משלים לגבי הבניה הבלתי חוקית במחוז הצפון - נספח ב'

ד פנית רוח"מ לקידום הטיפול

ראש הממשלה ושר הפנים פנה ב 27.8.1987 למנכ"ל משרד הפנים לקדם את הטיפול ולהפעיל את מערכת האכיפה שנקבעה בהחלטות הממשלה - הספח ג'.

פיקוח ואכיפה בנושא הבניה הכלתי חוקית - ערר על  
החלטת ועדת השרים  
23.8.87 א.א

שר האוצר מציג את עררו על החלטה מס. בבח/2 של ועדת  
השרים לנושא הבניה הכלתי חוקית מיום 10.8.87.

כדיון משותפים: השר א. נחמקין; ה"ה י. מרקוביץ וא.  
דרעי והשר מ. ארנס.

ראש הממשלה מסכים.

#### מ ח ל י ט י ס :

א. סעיף ד' בהחלטה בבח/2 של ועדת השרים לנושא הבניה  
הכלתי חוקית מיום 10.8.87 יחוקן כך שמחוק 9  
המשרות המוזכרות בו תהיינה 3 משרות קבועות ו-6  
לפי חוזה. כמו-כן 14 משרות הפקחים תהיינה לפי  
חוזה.

ב. כפוף לאמור בסעיף א' לעיל, לאשר את החלטה בבח/2  
האמורה שתנוסח כדלקמן:

"א. לצורך מימוש אחריותו של משרד הפנים לאכיפת  
חוק התכנון והבניה, החשכ"ה-1965, ברחבי  
המדינה יועמדו לרשותו הכלים הבאים:

1. יחידת מטה כח 4 עובדים אשר תוקם במשרד  
הפנים ואשר תפקידה בכל הנוגע לאכיפת החוק  
והפיקוח על הבניה פורט בהמלצה מס. 48  
כדו"ח הועדה הבינמשרדית לבניה הכלתי חוקית  
במגזר הערבי והדרוזי (דו"ח ועדת מרקוביץ).

2. סיוע לאמור יינתן על-ידי היחידה לשטחים  
פתוחים של משרד החקלאות ("הסיירת הירוקה")  
כחלק ממערך הפיקוח של הועדות המחוזיות  
לחכנון ולבניה.

3. דגש מיוחד ומרכזי בפעולות הפיקוח והאכיפה,  
בהתאם להחלטת הממשלה מס. 205(ד) מיום  
15.2.87, יושם על מניעת בניה בלתי חוקית  
חדשה.

ב. כל ועדה מחוזית לחכנון ובניה מחוגבר במפקד  
בניה אחראי אשר ירכז את הטיפול בהפרות הבניה  
במרחב המחוז. המפקד האחראי יפעל בהתאם  
להוראות יו"ר הועדה המחוזית לחכנון ולבניה  
ויפעיל את פקחי היחידה לשטחים פתוחים של משרד  
החקלאות לתפקידי פיקוח ואכיפה.

ג. עקרונות שיתוף הפעולה בין משרד הפנים לבין  
משרד החקלאות בכל הנוגע לטיפול בבניה בלתי  
חוקית יהיו על-פי השיטות וההסדרים שלא יפגעו  
באופי עבודתה של היחידה לשטחים פתוחים. הסדרי  
הפעלת היחידה יתואמו וייקבעו על-ידי מנכ"ל  
משרד הפנים ומנכ"ל רשות שמורות הטבע, ויובאו  
לאישורה של ועדת השרים.

ש מ ו ר

- 2 -

ד. אגף החקציבים במשרד האוצר יקצה למשרד הפנים 9 משרות, מהן שלוש קבועות ושש לפי חוזה, 9 כלי רכב והחקציבים הדרושים להפעלת מערך הפיקוח (ייעוץ משפטי, הדרכת מבנים, השתלמויות, השלמת מערך ותחזוקה, השלמת רשת קשר רדיו, תצלומי אוויר ועוד) וכן את החקציב הדרוש לחגבור היחידה לשטחים פתוחים של משרד החקלאות ב-14 פקחים לפי חוזה.

ה. ועדת המעקב חקיים מעקב שוטף בקשר להדרכת מבנים, וידווח לה, בין השאר, תיאור המבנים בויקת לחכניות המתאר.

ו. החקציב לארגון והפעלה של הפקוח על הבניה הכלחי חוקית לשנת 1987 יועמד על 1,600,000 ש"ח.

ז. לפנות לוועדת הפנים של הכנסת כדי לזרז את הטיפול בהכנת הצעת-חוק החכנון והבניה (חיקון מס. 25) לקריאה שניה (הכוונה במיוחד לסעיף 24 להצעה).

ש מ ו ר

- 4 -

דיוח משלים לגבי הכניה הכלתי-חוקית במחוז הצפון

בכח/3.

מר י. מרקוביץ, יו"ר הועדה הבינמשרדית לענין הכניה הכלתי-חוקית במגורים הערבי והדרוזי, מוסר דיוח ונתונים על הכניה הכלתי-חוקית במחוז הצפון - דיוח זה משלים את דו"ח הועדה (דו"ח מרקוביץ) אשר הוגש בשעתו לממשלה. כן מדווח מר מרקוביץ על נתוני בניה כלתי-חוקית לאורך עורקי תנועה ראשיים.

בדיון משתתפים השרים: מ. שחל ומ. ארנס וה"ה ח. קלוגמן, י. מרקוביץ, ע. גלכוע וי. גינת.

הועלתה הצעה לכוון מינהלה בינמשרדית לפנוי הכדואים במחוז הצפון לישוכים מרוכזים כפי שנעשה במחוז הדרום.

ס ו כ ס, כי ועדת המעקב, שהוקמה בהתאם להחלטה מס. בכח/1 של ועדת השרים חיתן דעתה לנושא וחפעל למימוש ההצעה.

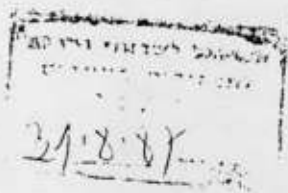
ה י ש י כ ה נ נ ע ל ת

(בשעה 10:20)

א.ת.ר. 22  
ס' 800

ראש הממשלה  
THE PRIME MINISTER

ירושלים, ב' באלול התשמ"ז  
27 באוגוסט 1987  
סימולין: 1-דשר-122-6



א ל : מנכ"ל משרד הפנים

מאת : ראש-הממשלה ושר הפנים

הנדון: הבנייה הבלתי-חוקית

בעקבות החלטת ועדת השרים מיום ט"ו באב התשמ"ז (10.8.87),  
והממשלה - מיום כ"ח באב התשמ"ז (23.8.87), שומה עלינו עתה להפעיל  
את המנגנונים לפיקוח, לאכיפה ולמעקב כדי לקדם את הטיפול בנושא  
בכלים שניתנו בידינו.

אני מקווה כי הועדה ליישום החלטות הממשלה בנושא בראשות  
מר י. מרקוביץ - נציג שר הפנים - תחל לפעול בהקדם וכן תופעל מערכת  
האכיפה שנקבעה בהחלטות.

אני מאחל הצלחה לכל הגורמים בעבודתם.

בברכה,

העתקים : שר החקלאות

מזכיר הממשלה

המשנה למנכ"ל משרד הפנים ✓

מדינת ישראל  
משרד הפנים

ו' בשבט תשמ"ח  
25 בינואר 1988

אל: חברי הוועדה לישום ולמעקב

הנדון: סיכום דברים משיבת הוועדה (מס' 4) ליישום החלטות ועדת השרים בנושא הבניה הבלתי חוקית ולמעקב בנידון

1. בישיבה אשר התקיימה ביום יג' בטבת תשמ"ח (3.1.88) השתתפו: י. מרקוביץ, דר' י' גינת, סנ"צ י' בן-דרור, מר ע' בוכוולטר, גב' סופיה אלדור (הממונה על תכנון ובנין ערים, משרד השיכון) ומר א' וויס (סגן מהנדס מחוז חיפה, מ' השיכון).

נעדרו: מר ע' גלבוע, מר א' זוהר, גב' תמר רווה, מר א' בבאי.

2. דווח

א. הכנסת אישרה את תיקון מס' 25 לחוק התכנון והבניה, לפיו יהיו ליו"ר ועדות תכנון ובניה מחוזיות סמכויות להוצאת צוי הריסה בתחום מחוזם. סמכות זו תופעל כאשר יושבי ראש ועדות התכנון המקומיות לא ימלאו חובותם או כאשר הבניה הבלתי חוקית תהא במרחב גלילי.

ב. מר א' בבאי הגיש את מלאי המגרשים לבניה במגזר המעוטנים כלהלן:

| המחוז     | בתוקף  | בתכנון              |
|-----------|--------|---------------------|
| הצפון     | 4184   | 3566 (בתכנון עתידי) |
| חיפה      | 601    | 761 לפי התקדמות     |
| מרכז      | 80     | 327 האיכלוס 2459    |
| דרום      | 5535   | 2233 מגרשים נוספים) |
| סה"כ      | 10400  | 6887                |
| בתכנון    |        | 2346                |
| סה"כ כללי | 104000 | 9.346               |

ג. הוחל בביצוע צלומי אויר לצורך בחינה ועדכון תמונת המצב של הבניה הבלתי חוקית והשוואה עם צלומי מרץ 1986.

3. גב' ס' אלדור ציינה את נכונות משרד השיכון לסייע במשכנתאות ובהלוואות כדי לקדם את פתרון הבעיה בשל מגבלות תקציב מוגבל היקף הסיוע. יש להכין תכנית סיוע מפורטת בהתבסס על הנתונים והיקף הצרכים לדיוור תחליפי. העלתה את הצורך לענין קבלני חוץ בכפרים הערביים ולמצא דרכים לעידוד הבניה. רצויה בניה רוויה.

4. מר וויס ציין קיומה של בניה בלתי חוקית במגזר הדרוזי. בהתאם להחלטת הממשלה דין ישובי הדרוזים כדין עיירות פיתוח. יש לבדוק מהן אפשרויות הבניה לא רק על אדמות מדינה אלא גם על אדמות פרטיות. עד כה נתן סיוע מסיבי בתשתית לכפרים. משרד השיכון מממן תכניות פיתוח, מעבר למה שניתן במיגזר היהודי ומבלי שגבה את ההוצאות.

#### סיכום:

משרד השיכון יכין תכנית כללית על בסיס הנתונים שיוגשו ע"י היחידה הארצית לפקוח על הבניה. אגף האיכלוס מוכן להכין תכנית איכלוס שתתן תשובה לפי אמות-מידה הדומות לישוב היהודי.

5. הישיבה הבאה של הוועדה תתקיים ביס' בשבט תשמ"ח (7.2.88) בשעה 14.00 במשרד הפנים.

ב ב ר כ ה,

י. מרקוביץ  
המשנה למנהל הכללי

#### לוסה:

תיקון 25 לחוק התכנון והבניה  
תקנות חוק התכנון והבניה (דווח על בניה שלא כדין)

# חוק התכנון והבניה (תיקון מס' 25), התשמ"ח-1987 \*

1. בסעיף 2238 לחוק התכנון והבניה, התשכ"ה-1965: —

(1) אתרי סעיף קטן (ב) יבוא:

"(1) (12) ליושב ראש ועדה מחוזית יהיו הסמכויות הנתונות ליושב ראש ועדה מקומית ולמתכנן מחוז יהיו הסמכויות הנתונות למועדס ועדה מקומית לענין מתן צווי הריסה מינהליים בתחום המחוז ובתחום מרחב תכנון מחוזי לפי סעיף 12, בשינויים המחוייבים;

(2) לא יתן יושב ראש ועדה מחוזית צו הריסה מינהלי ולא יורה ליושב ראש ועדה מקומית ליתן צו הריסה כאמור בפסקה (3), אלא לאחר התייעצות עם נציג שר המשפטים בועדה המחוזית;

(3) לא יפעיל יושב ראש ועדה מחוזית סמכותו כאמור בפסקה (1), לגבי בניה בתחום שאיננו מרחב תכנון מחוזי כאמור, אלא לאחר שהודיע על כך לשר הפנים ודרש בכתב מיושב ראש הועדה המקומית ליתן צו הריסה מינהלי לגבי אותה בניה, ויושב ראש הועדה המקומית לא עשה כן תוך שבעה ימים מיום המצאת ההודעה לוועדה; או, אם נתן צו, הצו לא בוצע תוך ארבעה עשר ימים מיום נתינתו, וזולת אם נמנע ביצועו על-פי החלטה של בית משפט; תקופת אלה לא יבראו במניין שלושים הימים האמורים בסעיף קטן (ט);

(4) יושב ראש ועדה מקומית שקיבל הוראה כאמור בפסקה (3) פטור מחובת התייעצות עם היועץ המשפטי של הרשות כאמור בסעיף קטן (ב), ובמרחב תכנון מקומי כאמור בסעיף 19, פטור הוא מחובת התייעצות עם ראש הרשות המקומית שבתחומה מצוי הבנין החורג, אולם חובה עליו להודיעו לפני מתן צו ההריסה המינהלי על ההוראה שקיבל כאמור;

(2) בסעיף קטן (ט), במקום "צו הריסה מינהלי לא יבוצע" יבוא "בכפוף לאמור בסעיף קטן (12) (3) לא יבוצע צו הריסה מינהלי";

(3) בסעיף קטן (י), אחרי "לוועדה המקומית" יבוא "יושב ראש הועדה המחוזית ודויע על מתן צו הריסה מינהלי לוועדה המחוזית";

(4) בסעיף קטן (יא), בסופו, יבוא "ובתחומי המחוז יהיו לוועדה המחוזית כל הסמכויות האמורות, בשינויים המחוייבים";

(5) בסעיף קטן (יג), במקום "הועדה המקומית" יבוא "הועדה המקומית או המחוזית, לפי הענין".

יצחק שמיר

ראש הממשלה ושר הפנים

יצחק שמיר

ראש הממשלה

חיים הרצוג  
נשיא המדינה

\* נחקל בכנסת ביום ט' בסבת התשמ"ח (30 בדצמבר 1987); הצעת החוק דברי הסבר שורסמו בה"ח 1817, התשמ"ח, עמ' 160.

1 סי"ח התשכ"ה, עמ' 207; התשמ"ח, עמ' 150.

## תקנות התכנון והבניה (דיווח על בניה שלא כדין), התשמ"ח-1987

דיווח של  
ועדה מקומית

בתוקף סמכותי לפי סעיף 265 לחוק התכנון והבניה, התשכ"ה-1965, ולאחר התייעצות עם המרעצה הארצית לתכנון ולבניה, אני מתקין תקנות אלה:

1. (א) אחת לחודש דיווח יושב-ראש ועדה מקומית ליושב-ראש הועדה המחוזית שבתחום סמכותה מצויה הועדה, על בניה שלא כדין שנעשתה במרחב התכנון המקומי, במקומות שלפי התכניות החלות עליהן אסורה הבניה.

(ב) הדיווח האמור בתקנת משנה (א) יכלול פרטים אלה:

- (1) זיהוי המקום;
- (2) סוג הבניה, מועד ביצועה המשוער, ומועד גילויה;
- (3) היקף הבניה והשלכ שבו היא נמצאת;
- (4) הטיפול המינהלי והמשפטי בבניה ובאחראים לה.

71

2. יושב ראש ועדה מחוזית -

דיווח של  
ועדה מחוזית

- (1) יעביר אחת לחודש את הדיווחים שנתקבלו מאת הועדות המקומיות שבמחוז לשר הפנים או למי שהשר הסמיכו לכך (להלן - השר);
- (2) ידווח אחת לחודש לשר על בנייה שלא כדין שנעשתה בתחום המחוז במקומות שבהם הבניה אסורה לפי התכניות החלות בהן; דיווח כאמור יכלול את הפרטים הנקובים בתקנה 1(ב).

3. (א) בנוסף לאמור בתקנות 1 ו-2 -

דיווח על פי  
דרישה מיוחדת

- (1) רשאי יושב ראש ועדה מחוזית לדרוש מיושב ראש ועדה מקומית דיווח על בניה שלא כדין שנעשתה במרחב התכנון המקומי לגבי מקומות ובמועדים שיפורסו בדרישה;

- (2) רשאי השר לדרוש מיושב ראש ועדה מחוזית דיווח על בניה שלא כדין שנעשתה במחוז לגבי מקומות ובמועדים שיפורסו בדרישה.

(ב) דיווח כאמור בתקנה זו יכלול את הפרטים הנקובים בתקנה 1(ב).

4. לא בוצעה בניה שלא כדין במחוז, או במרחב תכנון מקומי, לפי הענין, ישא הדיווח את המלים "לא בוצעה בניה שלא כדין", וייערך וישלח לפי תקנות אלה אף אם לא בוצעה כל בניה שהיא שלא כדין.

דיווח על אי-  
ביצוע בניה  
שלא כדין

5. תחילתן של תקנות אלה שלושים ימים מיום פרסומן.

תחילה

יצחק שמיר

בחסון התשמ"ח (2 בנובמבר 1987)

ראש הממשלה ושר הפנים

(חמ 2060-13)

## מדינת ישראל

משרד הפנים

היח' הארצית לפיקוח על הבניה

תאריך: כ"א בטבת, תשמ"ח  
11 בינואר 1988

מספר: 35

אל: חברי הוועדה ליישום ומעקב  
בנושא הבניה הבלתי חוקית

### הנדון: ישיבת וועדת מעקב.

הנכם מוזמנים בזה, לישיבה שתתקיים בתאריך י"ט בשבט, תשמ"ח, 7 בפברואר 1988, בין השעות 14.00 - 16.00, במשרד הפנים בירושלים, בחדרו של המשנה למנכ"ל מר יעקב מרקוביץ.

### סדר היום:

1. דיוור"ח.
2. סיום דיון על הקמת מינהלת ביצוע.

בברכה,

עמנואל בוכולטר

מרכז הוועדה

מדינת ישראל  
משרד הפנים  
היחידה הארצית לפיקוח על הבניה

תל-אביב      מגדל שלום  
קומה 15, מעליות 6, 7, 8  
ת.ד. 29091 טל' 5103750 - 03

תאריך: ב' בכסלו, תשמ"ח  
23 בנובמבר 1987  
מספר 27

אל: ד"ר יוסף גינת

סיכום דיון משיבה מס' 2/87 של  
הוועדה ליישום ומעקב בנושא  
הבניה הבלתי חוקית .

השתתפו: מר י. מרקוביץ, מר א. בבאי, סגן-ניצב יוסי בן-דרור, ד"ר י. גינת  
מר ע. גלבוע, גב' ת. רווה, מר ע. בוכולטר.

בעדר: מר א. זוהר.

כללי:

1. בדיון הוועדה שהתקיים ב- 1' בנובמבר, קיבלה הוועדה עידכון תמונת מצב  
בנושאים שבטיפול, והחלה לדון במצע הדן בהקמת "מנהלות בצוע".

דיווח:

2. מר י. מרקוביץ דיווח לוועדה, שמשרד האוצר לא העביר עדיין לוועדת -  
הכספים של הכנסת, בקשה לאשר את תקציב הפיקוח על הבניה.

3. מר א. בבאי דיווח לוועדה על מצב מגרשים זמינים לבניה, עבור הבדואים  
בעיירות חורה ולגיה כלהלן:

|         |   |     |        |
|---------|---|-----|--------|
| א. חורה | - | 170 | מגרשים |
| ב. לגיה | - | 380 | "      |

מצב זה יאפשר תוך כחודש וחצי להסיר את "ההקפאה" על הגשת תיקי תביעה  
על בניה שלא כדין. (משרד הפנים עיכב הגשת תיקי תביעה במשך מספר  
חודשים על בניה שלא כדין עד גמר הכשרת מגרשי בניה עבור הבדואים,  
אשר בנו בניה בלתי חוקית).

הקמת מנהלת ביצוע:

4. מר ע. בוכולטר : על מנת לאפשר מימוש ההמלצות האופרטיביות בנושא הריסת מבנים כמפורט בדו"ח הוועדה הבינמשרדית לבניה בלתי חוקית במגזר הערבי והדרוזי, יש צורך בגוף ביצוע, אשר יעסוק בנושא המחייב קביעת סדר עדיפויות, שיטת ביצוע, קיום משא ומתן עם תושבי-הבתים ועוד. הצעה למבנה גוף הביצוע פורטה במצע לדיון.

5. ההצעות שהועלו בדיון:

- א. להשתית את מנהלת הביצוע לגבי הבדואים בצפון, על ועדת הבדואים הפועלת בצפון, תוך תיגבורה בבציגים בכירים של משרדי ממשלה ראש הממשלה, במשרדי הפנים, החקלאות (ממ"י), ומשרד השיכון.
- ב. יו"ר הוועדה יביא לישיבה הבאה של הוועדה, הצעה לגבי הרכב מנהלת הביצוע לגבי המגזר הערבי (הלא בדואי) והדרוזי.

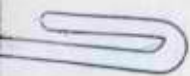
6. הישיבה הבאה של הוועדה תתקיים בירושלים.

במשרדו של המשנה למנכ"ל מר י. מקוביץ  
ביום 6.12.87, בין השעות: 14.00 - 16.00 .

בכרחה,

עמנואל בוכולטר

מרכז הוועדה





מוכירות הממשלה

ירושלים, י"ז באב התשמ"ז  
12 באוגוסט 1987

ש ח ו ר

כאן  
1. רמ"ד מ"ד  
2. רמ"ד מ"ד  
3. רמ"ד מ"ד  
(45)

אל : ראש הממשלה  
מחלא מקום ראש הממשלה ושר החוץ  
שר הפנים  
שר החקלאות  
שר המשפטים  
שר המשטרה

חא : מוכיר הממשלה

הנני מחבד להביא לחשומת-לבכם את החלטה מס. בבח/1 של ועדת שרים לענין הבניה הכלתי-חוקית במגורים וערכיוהדרווי משיבחה ביום כ', ט"ו באב התשמ"ז (10.8.87):

בבח/1 . הקמת ועדת מעקב לנושא הבניה הכלתי-חוקית

מ ח ל י ט י ס , לקבוע את הועדה כדלקמן כועדה ליישום החלטות הממשלה וועדת השרים בנושא הבניה הכלתי-חוקית ולמעקב בנדון:

נציג שר הפנים - יו"ר  
נציג שר החקלאות - חבר  
נציג שר המשפטים - חבר  
נציג שר המשטרה - חבר  
נציג ראש הממשלה - חבר  
נציג מחלא-מקום ראש הממשלה ושר החוץ - חבר  
נציג מוכירות הממשלה - משקיף

נודה לכם אם חואילו להודיע בהקדם למוכירות הממשלה מי יהיה נציגכם בועדה הנ"ל על מנת שתוכל להתחיל בפעולתה במהירות.

ב ב ר כ ה ,

אליקים רובינשטיין